

موازنات النوع الاجتماعي: حالة وزارة الشباب

د. هدى صبحي
وفريق من الباحثين*

مقدمة

تستهدف الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل تعبر السياسات العامة للوزارة (الهيكل الإداري - خطة العمل - القوانين - البرامج) عن أولوية اهتماماتها بالمرأة؟
- هل تم ترجمة الخطاب السياسي والخطة في شكل تخصيص موارد في الموازنة؟
- هل الموارد المخصصة في الميزانية كافية لتحقيق الأهداف والأولويات؟
- هل استطاعت الوزارة تحقيق التزاماتها بتخصيص ٤٠٪ من ميزانياتها للأنشطة المخصصة للمرأة ولتضمين المرأة في خططها؟
- هل هناك فجوة بين الخطاب السياسي وفكر وزير الشباب، وبين الواقع العملي وفكر العاملين في المديرية ومراكز الشباب؟
- ما الذي يجب عمله حتى يمكن أن نتحدث عن موازنة مستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي في وزارة الشباب؟

٥٤ أبيض

١- السياسات العامة لوزارة الشباب

يمثل الاهتمام بدور المرأة أحد التوجهات الأساسية لوزارة الشباب. فمُنذ إنشاء الوزارة في أكتوبر ١٩٩٩ أصبحت قضية رياضة المرأة وتوسيع دور المرأة في مواقع صنع القرار في الهيئات الشبابية والرياضية من التوجهات الرئيسية لعمل الوزارة. وقد تم اتخاذ عدد من الخطوات والإجراءات التي مثلت علامة فارقة في دور المرأة ومكانتها.

أهداف وزارة الشباب:

تسعى وزارة الشباب إلى تحقيق عدد من الأهداف التي تشترك فيها الفتيات بشكل عام. وإيمان الوزارة بأهمية دور الفتاة والمرأة فقد خصصت لها هدفاً مستقلاً من أجل تفعيل دورها، حيث يبلغ عدد الفتيات في سن الشباب (١٨-٣٥ سنة) ٩,٩٩٣ مليون فتاة أي ٥٠,٦٪ من إجمالي الشباب في تلك المرحلة الذين يبلغ عددهم حوالي ١٩,٧٦ مليون.

وتسعى الوزارة إلى تفعيل دور الفتاة ومشاركتها في الحياة العامة، وذلك من خلال:

- توفير الأطر اللازمة لزيادة دور الفتاة والمرأة في مجال صنع القرار في الهيئات الشبابية والرياضية.
- التوسع في برامج الأنشطة الخاصة بالفتيات في مراكز الشباب والأندية.
- التعاون مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ برامج للنهوض بالمرأة في المجالات المختلفة.
- زيادة تمثيل الفتيات في الأنشطة الشبابية والرياضية، خصوصاً المعسكرات القومية والرحلات.

الاتجاهات العامة لتضمين المرأة في خطة عمل وزارة الشباب:

وفي إطار أهداف الوزارة، قامت الوزارة بوضع الاتجاهات العامة لتضمين المرأة في خطة الشباب ٢٠٠٢-٢٠٠٧، والتي تتضمن:

- تحقيق معدلات أفضل نحو تمكين المرأة في كافة مجالات الحياة ومساندتها حكومياً وأهلياً.
- التركيز علي الطفل والفتاة لتغيير سلوكيات النساء.
- العمل علي تغيير الأنماط والمعتقدات الخاطئة والسلوكيات المرتبطة بقضايا النوع والتي تعرقل التنمية.

المحور الخامس:

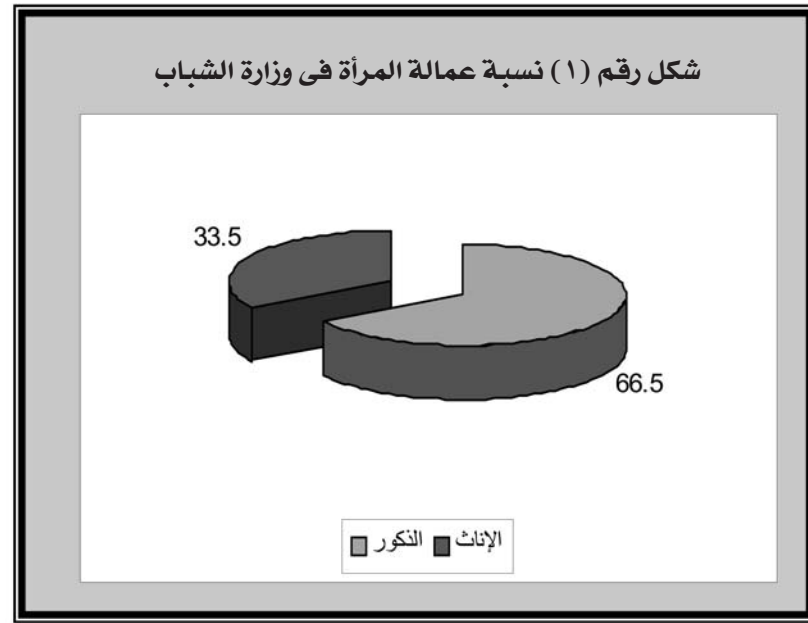
تقديم خدمات لحل مشكلة المرأة العاملة من خلال مراكز الشباب في مواقعها المختلفة، من خلال:

- توفير الحضانات لرعاية الأطفال في بعض مراكز الشباب.
- توفير مكاتب للطفل والأسرة في أغلب مراكز الشباب.
- توفير وجبات سريعة مجهزة أو نصف مجهزة من خلال مشروع الثقافة الغذائية .

وفى سبيل تحقيق تلك البرامج، قامت الوزارة بالتعاون مع العديد من الوزارات والهيئات، ومن أهمها (وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، وزارة الصناعة، وزارة الصحة، وزارة القوي العاملة، المجلس القومي للمرأة، المجلس القومي للطفولة والأمومة).

تفعيل مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار:**أولاً: مشاركة المرأة في صنع القرار على مستوى الوزارة:**

- يبلغ عدد السيدات العاملات في ديوان عام وزارة الشباب ٧٠١ سيدة عام ٢٠٠٢ بنسبة ٣٣,٥٪ من إجمالي العاملين البالغ عددهم نحو ٢٠٩٣ عاملاً.



- تحتل المرأة العديد من المواقع القيادية داخل الوزارة وذلك علي النحو التالي:

- عدد واحد وكيل أول وزارة من بين ٣ وكلاء أول، بنسبة ٣٣,٣٪.
- عدد ٤ سيدات وكلاء وزارة من بين (١٠) وكلاء، بنسبة ٤٠٪ من إجمالي الوكلاء وذلك مقارنة لسيدة واحدة عام ٢٠٠٠
- عدد ١٥ سيدة علي درجة مدير عام من بين (٣٤) مدير عام، بنسبة ٤٤٪ من إجمالي مديري العموم
- عدد ٨٨ سيدة علي درجة مدير إدارة من بين (١٧٧) مدير إدارة بنسبة ٤٩,٧٪ من إجمالي مديري الإدارات.
- عدد ٢ سيدة مدير مديرية من بين نحو ٢٦ مدير مديرية بنسبة ٧,٥٪ من إجمالي مديري مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات.
- عدد ٣ سيدات وكلاء مديريات من بين (٢٧) وكيل مديرية، بنسبة ١١٪ من إجمالي وكلاء مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات.

- يبلغ عدد القيادات النسائية بوزارة الشباب إذن نحو (١١٣) سيدة، بنسبة ٤,٥٪ من إجمالي العاملين، بنسبة ١,١٦٪ فقط من إجمالي العاملات في الوزارة، في حين أن عدد القادة من الذكور يبلغ نحو (٢٧٨) بنسبة ١٩,٩٪ من إجمالي العاملين الذكور، وبنسبة ٢,١٣٪ من إجمالي العاملين بالوزارة.

- تبلغ نسبة القيادات النسائية من إجمالي القادة بالوزارة البالغ عددهم نحو (٣٩١) حوالي ٢٨,٩٪، في مقابل (١,٧١٪) للذكور، وهو ما يعني أن الغالبية العظمى من النساء بالوزارة يعملن في وظائف كتابية في أسفل السلم الإداري.

- رفع وعي النساء بحقوقهن وواجباتهن الشرعية / الاجتماعية / القانونية.

- اعتبار المرأة فاعلاً في التنمية ومستفيداً منها .

- المساهمة في الحد من بطالة الإناث عن طريق:

- رفع مهاراتهم وثقافتهم الأسرية والحرفية (تفصيل / تريكو / صناعات غذائية... الخ).

- إكسابهن المهارات التكنولوجية ومتطلبات السوق (حاسب آلي / لغات / تسويق... الخ).

- إعداد الكوادر الفنية والتخطيطية الواعية لاحتياجات النوع المؤمنة بأهمية دورها في التنمية.

- توجيه الأبحاث لإعداد الدراسات التي تسهم في تفعيل مشاركة الإناث في النشاطات الاجتماعية/ الثقافية/ الرياضية/ المهارة/ وتحديد احتياجاتهن .

- توفير البيانات النوعية عن السكان/البطالة/الإعاقة/في الريف والحضر، وكذا الخاصة بنشاطات الوزارة.

- المتابعة بمختلف آلياتها لنشاطات تضمين المرأة وتقييم وتعديل المسار.

- التعاون والتنسيق بين كافة الهيئات والمنظمات العاملة في هذا المجال لتقديم خدمة أفضل.

- تخصيص ٤٠٪ من ميزانية الوزارة لمواجهة هذا التضمين النوعي.

مجاور الخطة القومية للنهوض بالمرأة:

قامت الوزارة بوضع خطة العمل بهدف توسيع مشاركة المرأة في الأنشطة وتقديم الرعاية المتكاملة لها والعمل علي حل مشكلاتها من خلال عدة محاور:

المحور الأول:

دفع المرأة للمشاركة في العمل الاجتماعي والتطوعي من خلال تواجدها بمجالس إدارات مراكز شباب المدن والقرى خاصة حتى تساهم في تنفيذ برامج خاصة للفتيات.

المحور الثاني:

توسيع قاعدة المستفيدات من أنشطة مراكز الشباب وعدم التمييز في البرامج بين الذكور والإناث وتشجيع الإناث علي الابتكار العلمي.

المحور الثالث:

برامج محو الأمية والتثقيف العام، من خلال:

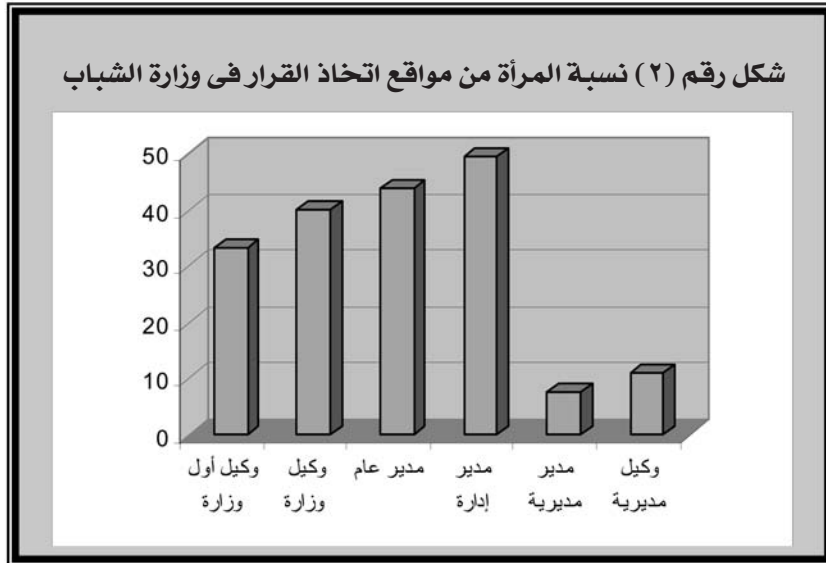
- تنفيذ برامج تثقيفية في مراكز الشباب المتواجدة بالمدن والقرى والنجوع والتركيز علي برامج محو الأمية بالتعاون مع الهيئة القومية لتعليم الكبار، وذلك بتوفير مواقع للمشاهدة أو قاعات للتدريب وإمدادها بالتجهيزات والتلفزيون وتوفير الريسيفر من خلال الهيئة.

- التعاون مع الهيئات والجمعيات الأهلية للتوعية بقضايا مجتمعية، مثل(ترشيد الاستهلاك، حماية المستهلك، مخاطر التدخين، الإدمان، التوعية العلمية، الإسعافات الأولية)..

المحور الرابع:

التدريب، وذلك من خلال :

- تنفيذ مشروعات رفع المهارات والتدريب التحويلي علي بعض الحرف (التفصيل، التريكو، تنمية المهارات الأسرية والغذائية)
- تشجيع المرأة وتدريبها علي اكتشاف مهارات وآليات سوق العمل (الحاسب الآلي - التسويق).



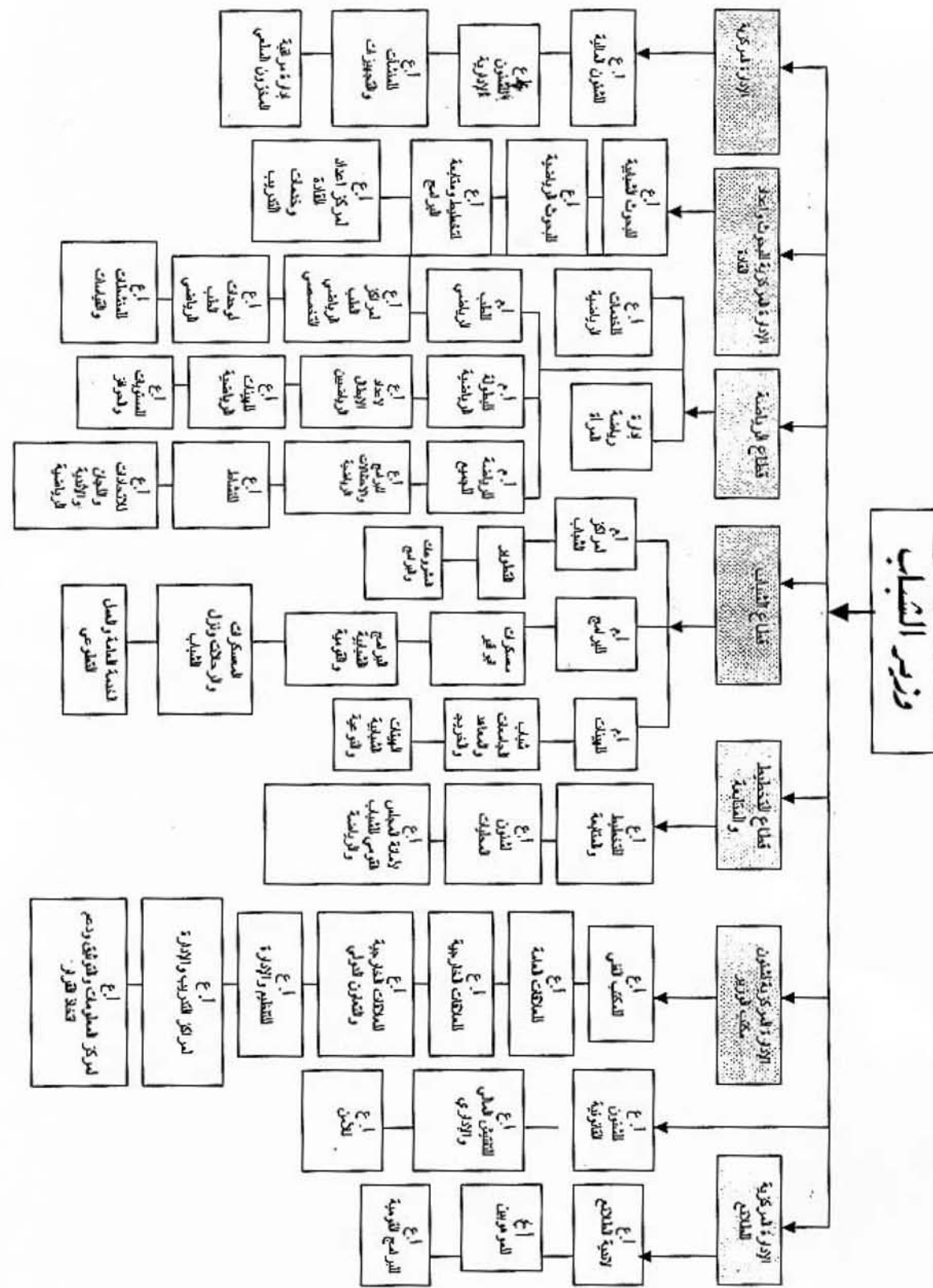
ثانياً: مشاركة المرأة في صنع القرار في الهيئات الشبابية والرياضية:

تم تعديل لائحة النظام الأساسي للاتحادات الأولمبية وغير الأولمبية والأندية ومراكز الشباب لتأخذ المرأة مكانها في عضوية مجالس الإدارات.

- حيث تضمنت لائحة النظام الأساسي للجنة الأولمبية، المادة (٢٧) الفقرة ٣ للوزير المختص أن يضم لعضوية مجلس الإدارة ثلاثة أعضاء علي الأكثر، تكون من بينهم امرأة، إذا لم تسفر عملية الانتخاب عن فوز إحداهن.
- وتضمنت لائحة النظام الأساسي للاتحادات الأولمبية وغير الأولمبية، المادة (٢٩) فقرة ٣ بالنسبة لمجلس الإدارة «لوزير المختص أن يضم لعضوية مجلس الإدارة ثلاثة أعضاء علي الأكثر من ذوي الخبرة لشئون اللعبة أو الشخصيات العامة تكون من بينهم امرأة إذا لم تسفر عملية الانتخاب عن فوز إحداهن».
- وفي لائحة النظام الأساسي للأندية الرياضية، المادة (٤١) فقرة ٢ بالنسبة لتشكيل مجلس الإدارة «لوزير المختص أن يضم لعضوية مجلس إدارة النادي ثلاثة أعضاء علي الأكثر من ذوي الخبرة من الأعضاء العاملين، تكون من بينهم امرأة، إذا لم تسفر عملية الانتخاب عن فوز إحداهن».
- وفي لائحة النظام الأساسي لمراكز الشباب، المادة (٣١) البند ثانياً بالنسبة لتشكيل مجلس الإدارة «ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في مجال الشباب والرياضة يصدر بتعيينهم قرار من الوزير المختص، علي أن يكون من بينهم امرأة، ويكون ذلك وجوباً في جميع مراكز الشباب إذا لم تسفر عملية الانتخاب عن فوز إحداهن».

وقد ترتب علي ذلك نقلة ملموسة في وجود المرأة في مجالس إدارات الهيئات الشبابية والرياضية. علي سبيل المثال، انضمت امرأة بالانتخاب لعضوية اللجنة الأولمبية المصرية في انتخابات اللجنة لعام ٢٠٠٠ وذلك بعد ٩٠ سنة من إنشائها. كما كان من شأن ذلك ازدياد عدد المرشحات في الاتحادات الرياضية. ففي الاتحادات الأولمبية كان هناك ٢٠ سيدة من المرشحات نجح منهن ١٠ بالانتخاب. وفي الاتحادات غير الأولمبية كان هناك ٦ مرشحات نجح منهن ٥ سيدات. ومن ثم يكون إجمالي عضوات مجالس إدارات الاتحادات الرياضية بالانتخاب ١٥ سيدة. وقد قام الوزير بتعيين سيدات في الاتحادات التي لم تسفر نتيجة الانتخابات فيها عن نجاح امرأة. وقد أصبح الآن يوجد ٢٥ سيدة عضوات باللجنة الأولمبية و١٨ سيدة عضوات باللجنة غير الأولمبية. كما يوجد الآن ٤٠ اتحاد يضم المرأة في داخله ويتغيب اتحادان فقط عن تمثيل المرأة داخله، وبذلك تتفوق وزارة مصر للشباب علي أي دولة أوروبية في تمثيل المرأة داخل اتحاداتها الرياضية.

بالنسبة لمراكز الشباب تم العمل علي مشاركة المرأة في مجالس إدارات الشباب، وذلك بتشجيعها للنزول في الانتخابات. وقد تقدمت ٤٠ سيدة لخوض الانتخابات، وأصبح للمرأة وجود فعلي داخل مراكز الشباب. إلا أن تمثيل المرأة يواجه بعض الصعوبات داخل مراكز الشباب في القرى. وقد تم إدخال تعديلات هيكلية في وزارة الشباب، حيث أنشئت إدارة للمرأة في كل من قطاعات الشباب والرياضة والتخطيط والمتابعة، ووحدة مركزية للمرأة في كل من قطاعي الشباب والرياضة، فضلاً عن وحدة لتكافؤ الفرص داخل قطاع التخطيط والمتابعة لمتابعة إدماج المرأة في خطط وأنشطة الوزارة.



٢- النهجية

ينصرف عمل وزارة الشباب إلى تقديم أنشطة وبرامج ومشروعات لقطاع الشباب المصري (١٨-٣٥ سنة) دون تفرقة بين الذكور والإناث، ودون تحديد مشروعات بعينها للذكور ومشروعات بعينها للإناث، فبرامج ومشروعات وزارة الشباب هي في الأساس تستهدف كل من الإناث و الذكور علي حد سواء، وقليلة جداً هي المشروعات الخاصة بالذكور فقط مثل الكشافة، وقليل جداً أيضاً هي المشروعات الخاصة بالإناث فقط مثل نوادي المرأة والزهرات.

ويأتي التغيير في الاستهداف، من مجرد استهداف إجمالي قطاع الشباب من السكان، إلى التركيز على الإناث داخل قطاع الشباب و استهداف الشابة المصرية كترجمة لتوجهات واستراتيجية وأهداف الوزارة.

ولعمل تحليل لموازنة وزارة الشباب مبنى على أساس النوع الاجتماعي، تم دراسة الهيكل التنظيمي لوزارة الشباب، والخطط التنفيذية لها، بما تحتويه من بيانات خاصة بتوزيع الموازنة الخاصة بها على أنشطة القطاعات المختلفة مقسمة إلى برامج .

و يشمل الهيكل الإداري لوزارة الشباب القطاعات الآتية:

١ - قطاع الشباب.

٢ - قطاع الرياضة.

٣ - الإدارة المركزية للطلائع.

٤ - الإدارة المركزية للبحوث وإعداد القادة.

٥ - الإدارة المركزية لشئون الوزير.

٦ - قطاع التخطيط والمتابعة.

٧ - الإدارة المركزية للشئون الإدارية والمالية.

وقد تم اختيار الأربع قطاعات الأولى لتحليل موازاناتها المالية على أساس النوع الاجتماعي، ومعرفة ما يخص المرأة من الاعتمادات المالية المخصصة لهذه القطاعات. وهي قطاعات الطلائع، والشباب، والرياضة، والبحوث وإعداد القادة، وهي القطاعات التي تعكس أهداف وتوجهات الوزارة والأولوية التي تعطيتها للمرأة في خططها وأنشطتها التي تتركز في مجالات الطلائع والشباب والرياضة.

ولتحديد موازنات المرأة أو الاعتمادات المالية المخصصة للمرأة في موازنات هذه القطاعات تم اتباع الخطوات التالية:

١ - الرجوع الى الخطط التنفيذية لوزارة الشباب للسنوات ٢٠٠١/٢٠٠٠ و ٢٠٠٢/٢٠٠١ و ٢٠٠٢/٢٠٠٢، وهي الوثيقة المعتمدة لتوزيع الاعتمادات المالية في الموازنة الخاصة بالوزارة على أنشطة القطاعات المختلفة في صورة برامج ومشروعات.

٢ - المقصود بالاعتمادات المالية هنا هي اعتمادات باب أول وباب ثان في الموازنة فقط لأن اعتمادات باب ثالث وهي الاستثمارات المخصصة للمباني والإنشاءات، والتي تنصب في حالة وزارة الشباب على إنشاء مراكز شباب جديدة أو استكمال مراكز قائمة وإنشاء وتأثيث مديريات الشباب بالمحافظات، لم يمكن حساب نسبة استفادة الإناث منها نظرا لعدم توفر بيانات عن أعداد المترددين مقسمة إلى ذكور وإناث. علي مراكز الشباب (حوالي ٤٠٠٠ مركز) في أنحاء الجمهورية

٣ - استخلاص المشروعات الخاصة بالمرأة بالكامل، والمشروعات التي تستهدف كلاً من الذكور والإناث، وتبويبها في جداول تضم اسم المشروع، والاعتمادات الإجمالية المخصصة له، وعدد إجمالي المستفيدين من المشروع، وعدد المستفيدات الإناث.

٤ - حساب نسبة استفادة الإناث من المشروع (عدد المستفيدات ÷ إجمالي عدد المستفيدين × ١٠٠).

٥ - استخدام النسبة السابقة في حساب ما يخص المرأة من الاعتمادات المالية الخاصة بالمشروع، كما يلي:

(إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة للمشروع × نسبة الإناث المستفيدات من المشروع).

٦ - أما بالنسبة للمشروعات المخصصة بالكامل للإناث، فإن اعتماداتها بالكامل قد تم احتسابها، وهي في الواقع قليلة العدد جداً. كما تم بطبيعة الحال استبعاد المشروعات المخصصة بالكامل للذكور فقط، وهي أيضاً قليلة العدد جداً. وهكذا فإن

المشروعات التي تستهدف فئة الشباب بصفة عامة من ذكور وإناث على حد سواء هي الحالة العامة في وزارة الشباب وهي التي استلزمت البحث عن منهجية خاصة لحساب ما يخص المرأة في موازنة الوزارة.

٧- وقد شاركت الوزارة في تحليل الميزانية على أساس النوع الاجتماعي، أو الميزانية المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي، مشاركة إيجابية وذلك بتوفير البيان الخاص بأعداد المستفيدات من مشروعات القطاعات الأربعة موضوع الدراسة، وذلك على الرغم من صعوبة إجراء هذا الفصل في البيانات المتاحة، وسيمثل ذلك التحليل بداية لرفع وعي جميع العاملين في الوزارة والمديريات ومراكز الشباب بأهمية تضمين مفهوم النوع الاجتماعي في عمليات الموازنة والتخطيط وذلك لتحقيق أهداف وتوجهات الوزارة في مجال النهوض بالمرأة.

ولقد واجه فريق البحث صعوبة بالغة في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء التحليل، وذلك لما يلي:

١ - هناك قصور شديد في تسجيل البيانات الخاصة بالمشروعات المختلفة بحيث يصعب في أحيان كثيرة تحديد وفصل الاعتمادات المالية الخاصة بكل مشروع.

٢ - في كثير من الأحيان لا يتم تسجيل الأعداد الإجمالية للمستفيدين من المشروع.

٣ - حتى لو تم تسجيل أعداد المستفيدين من المشروع، فإن هذه البيانات نادراً ما يتم تصنيفها ذكور وإناث، وهو ما استلزم وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً لتوفير البيانات المطلوبة.

ويبدو أن عدم وجود إدارة مركزية للتخطيط والمتابعة في بداية نشأة الوزارة قد يكون سبباً أساسياً في مشاكل البيانات السابقة. وعليه فإن إنشاء قطاع التخطيط والمتابعة يساعد في تفعيل دور المرأة الشابة على أساس سليم من تحديد احتياجات الشابة المصرية، ويضمن تبويب البيانات الخاصة بالأنشطة والمشروعات المختلفة بناءً على ذلك، ويضمن متابعة تضمين المرأة في كل أنشطة وخطط الوزارة، وأخيراً يضمن حصول هذه الأنشطة والمشروعات على الاعتمادات اللازمة والكافية لتحقيقها.

ومما يذكر، أن إجراء تحليل جيد مبنى على أساس النوع الاجتماعي للموازنة يستلزم بيانات أساسية مبوبة حسب الجنس عن كل أنشطة الوزارة في القطاعات المختلفة، وعلى كل المستويات سواء القومية أو المركزية أو المحلية في المديريات وعلى مستوى مراكز الشباب. كما يستلزم إجراء هذا التحليل النوعي أن ينعكس كل ما سبق في الخطط التنفيذية للوزارة، فلا يكفي بذكر عدد المشروعات التابعة لبرنامج ما، وإنما يجب ذكرها بالتفصيل، وحصراً أعداد المستفيدين منها ذكراً وإناً، وفي المقابل فإنه يجب توضيح الاعتمادات المالية الخاصة بكل مشروع بدقة.

٣- الاعتمادات الهائلة المخصصة للمرأة في ميزانية وزارة الشباب

١ - قطاع الطلائع

مليون جنيه مصري

السنة	إجمالي الاعتمادات المالية	الاعتمادات المخصصة للفتيات	% نسبة الاعتمادات المخصصة للفتيات
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣,٩١١,٠٤٤	٤٩١١٧,٠٨,٦	٪٣٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٤,٣٧١,٠٤٤	٥١٩٠,٦٩٧,٧	٪٣٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٤,٣٨٤,٣٤٤	٤٦٣٣٧٣٧,٧	٪٣٢

ملاحظات فنية:

١ - إجمالي الاعتمادات المالية كما وردت بالخطط التنفيذية.

٢ - الاعتمادات المخصصة للإناث طبقاً لبيانات وزارة الشباب.

٣ - نسبة الفتيات = [(الاعتمادات المخصصة للإناث / إجمالي الاعتمادات المالية) × ١٠٠].

بمراجعة جداول قطاع الشباب، نلاحظ تزايد المشروعات الموجهة للمرأة بشكل عام، وفيما يلي توضيحها في الإدارات المختلفة التابعة لهذا القطاع:

١ - الإدارة المركزية لمراكز الشباب:

تزايد المشاريع الموجهة للمرأة سنوياً مع وجود مشاريع مخصصة للمرأة بشكل كامل.

٢ - الإدارة المركزية للهيئات:

■ الإدارة العامة للجامعات: تبلغ نسبة الاستفادة للفتيات والمرأة في المتوسط ٣٥٪.

■ الإدارة العامة للهيئات: يوجد العديد من المشاريع الموجهة للمرأة والفتاة بشكل منفصل، حيث تعمل الوزارة علي زيادة المشاريع سنوياً. ففي ٢٠٠١/٢٠٠٠ بلغ عدد المشاريع المخصصة للمرأة ٢٠ مشروعاً، وفي ٢٠٠٢/٢٠٠١ ارتفع إلى ٢٣ مشروعاً، وفي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بلغ ٢٢ مشروعاً.

٣ - الإدارة المركزية للبرامج القومية:

■ إدارة العمل التطوعي: استحدثت هذه الإدارة في خطة ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وتبلغ نسبة مشاركة الفتيات في مشاريعها ٤٠٪ تقريباً.

■ إدارة الخدمة العامة والبيئة: عملت الوزارة علي رفع نسبة مشاركة الفتيات إلى ٤٠٪.

■ إدارة الموهوبين: استحدثت هذه الإدارة في خطة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ومازالت نسبة مشاركة الفتيات بها ضعيفة، حوالي ١٥٪.

■ إدارة قادة الشباب: تزايدت نسبة مشاركة الفتيات من عام لآخر. ففي عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بلغت نسبة مشاركة الفتيات ٢٥٪، وفي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بلغت النسبة ٢٧٪.

■ إدارة البرامج الثقافية: بلغت مشاركة الفتيات ١٩,٥٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، و٢٢٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، و٢٠٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

■ الإدارة الفنية: تبلغ نسبة مشاركة الفتيات في المتوسط ٢٥٪.

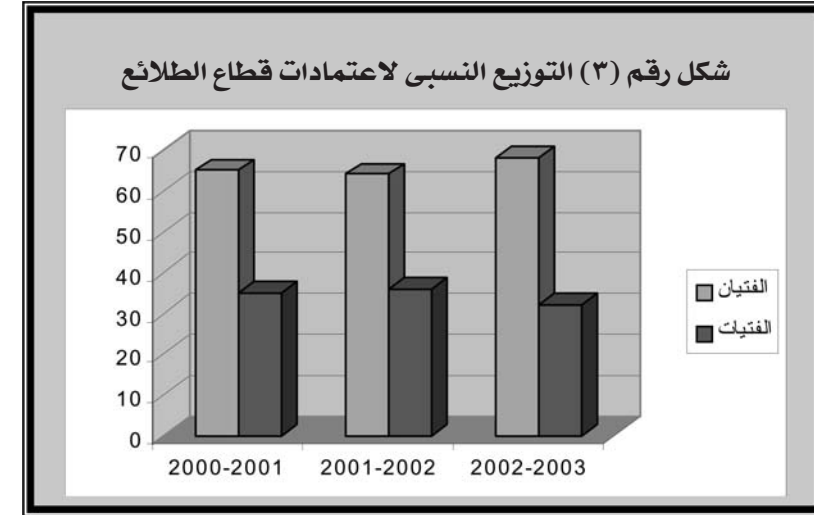
■ إدارة المعارض: تزايدت نسبة مشاركة المرأة والفتيات سنوياً، حيث بلغت ٣٢٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، و٣٧٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، و٤٣٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

■ إدارة الرحلات: ارتفعت نسبة مشاركة الفتيات في نشاط الرحلات بشكل ملحوظ كما زاد عدد الرحلات المشاركة بها الفتيات، حيث بلغت النسبة ٤١٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، و٣٩٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، و٤٧٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

■ إدارة المعسكرات: انخفضت نسبة مشاركة الفتيات عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٠٪ بعد أن كانت ٢٥٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ثم عادت للارتفاع عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٢٢٪.

■ إدارة الأسفار: تزايدت نسبة مشاركة الفتيات في نشاط الإدارة عن الأعوام السابقة حيث بلغت ٣٢٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

وهكذا، يعتبر قطاع الشباب أكثر القطاعات التي خصصت مشاريع بالكامل للمرأة والتي من أهمها أندية المرأة، وتنمية المهارات الأسرية والصحية للفتيات، وبرنامج تنمية الوعي الوطني والقانوني والاجتماعي للفتاة بالجامعات. ومع ذلك فإن هناك مشروعات ينخفض بشدة نصيب استفادة الفتيات منها، مع أنها في غاية الأهمية، ويجب أن تستحوذ على اهتمام أكثر، مثل: أندية العلوم بالجامعات، وجماعات الوعي السكاني، وجماعات المحافظة علي البيئة، ومراكز الإبداع الموسيقي، والمسابقات الفنية والثقافية والإعلامية.



في قطاع الطلاب تستحوذ الفتيات في المتوسط علي ٣٤٪ من الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع، وهي نسبة معقولة تقترب من استراتيجية الوزارة في تخصيص ٤٠٪ من ميزانيتها للفتيات، حيث تشترك الفتيات في معظم المشاريع المنفذة بالقطاع علي المستوي المركزي والمستوي القومي والمحلي، وتتراوح نسبة استفادة الفتيات من مشروعات قطاع الطلاب بين ٣٠٪ و٥٠٪. وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفتيات من اعتمادات قطاع الطلاب واقتربها مما التزمت به الوزارة، إلا أنه لا توجد مشروعات مخصصة للفتيات فقط.

٢ - قطاع الشباب

مليون جنيه مصري

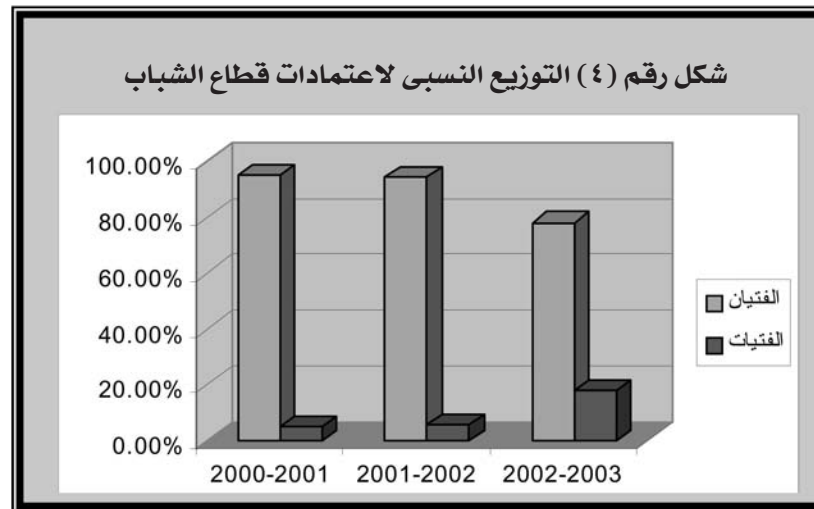
السنة	إجمالي الاعتمادات المالية	الاعتمادات المخصصة للفتيات	% نسبة الاعتمادات المخصصة للفتيات
٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٧,٠٨٨,٧٥١	٣,٤٠٤,٧٠٢	٥.١٪
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٧,٦٤٨,٧٥١	٣,٧٢١,٠٨٢	٥.٥٪
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٤,٩١٣,٧٥١	١١,٨٨٧,١١٠	١٨٪

ملاحظات فنية:

١ - إجمالي الاعتمادات المالية كما وردت بالخطط التنفيذية.

٢ - الاعتمادات المخصصة للإناث طبقاً لبيانات وزارة الشباب.

٣ - نسبة الفتيات = [(الاعتمادات المخصصة للإناث / إجمالي الاعتمادات المالية) × ١٠٠].



٣ - قطاع الرياضة

مليون جنيه مصري

السنة	إجمالي الاعتمادات المالية	الاعتمادات المخصصة للفتيات	% نسبة الاعتمادات المخصصة للفتيات
٢٠٠١/٢٠٠٠	٩٨,٦٠٥,٧٩٥	١,٩٦٥,٩٨٩	٢٪
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩٦,٧٨٦,١٩٥	١,٧٧٨,٨٤٠	٢٪
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٠٥,٤٥٠,٧٩٥	٢,٠٠٨,١٣٢	٢٪

ملاحظات فنية:

- ١- إجمالي الاعتمادات المالية كما وردت بالخطط التنفيذية.
- ٢- الاعتمادات المخصصة للإناث طبقاً لبيانات وزارة الشباب.
- ٣- نسبة الفتيات = [(الاعتمادات المخصصة للإناث / إجمالي الاعتمادات المالية) × ١٠٠]

ورغم الارتفاع النسبي في معدل استفادة الفتيات من المشاريع المنفذة في قطاع الرياضة، إلا أن نسبة مجموع ما خصص من اعتمادات للفتيات لم يتجاوز ٢٪ فقط من ميزانية القطاع، وهي نسبة منخفضة جداً، وهو ما يوضح أنه لضمان زيادة مشاركة الفتيات في الأنشطة الرياضية وللحفاظ على العقبان التي تعوق هذه المشاركة، فإنه لا بد من زيادة الاعتمادات المخصصة لأنشطة الفتيات زيادة كبيرة.

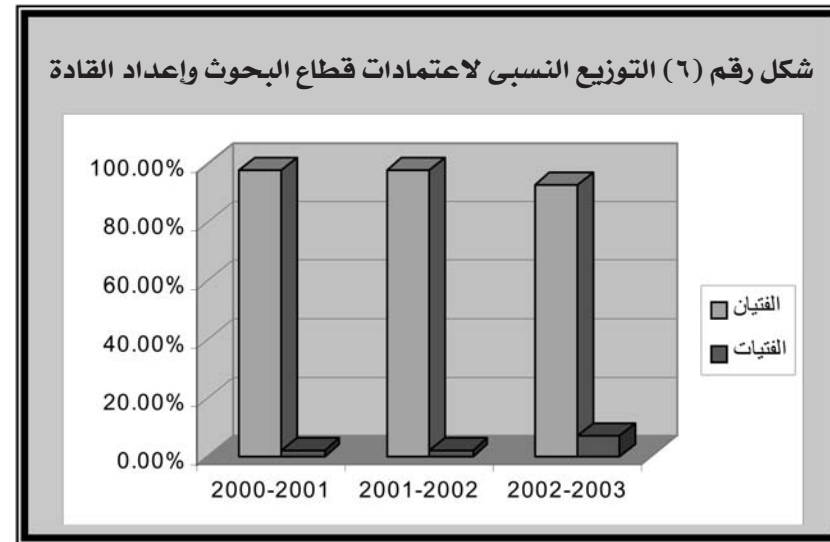
٤ - قطاع البحوث وإعداد القادة

الف جنيه مصري

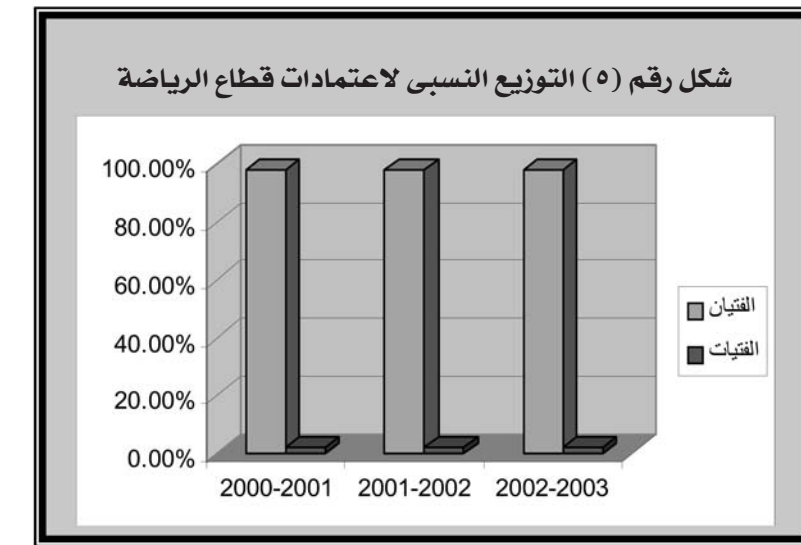
السنة	إجمالي الاعتمادات المالية	الاعتمادات المخصصة للفتيات	% نسبة الاعتمادات المخصصة للفتيات
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤,٨١٨,٨٤٥	١٠٩,٨٧٢,١	٢٪
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣,٤١٩,٠٧٠	٦٤,٠٠١,٤٨	٢٪
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤,٤٤٧,٥٧٠	٣١٦,٥١٤,٣	٧٪

ملاحظات فنية:

- ١- إجمالي الاعتمادات المالية كما وردت بالخطط التنفيذية.
- ٢- الاعتمادات المخصصة للإناث طبقاً لبيانات وزارة الشباب.
- ٣- نسبة الفتيات = [(الاعتمادات المخصصة للإناث / إجمالي الاعتمادات المالية) × ١٠٠].



يعاني قطاع البحوث وإعداد القادة من انخفاض الاعتمادات المخصصة للمرأة. غير أنه لوحظ أن هناك العديد من الندوات لم يتم تحديد الاعتمادات المالية المخصصة لها مما أدى إلى انخفاض النسبة المحسوبة. ففي الإدارة المركزية للبحوث وإعداد القادة - الإدارة العامة للبحوث الرياضية - قامت الوزارة بتنفيذ العديد من الندوات على مستوى المحافظات، والتي تميزت بارتفاع نسبة الحاضرات من السيدات، بل إن مشاركة المرأة زادت في العديد من الندوات عن مشاركة الرجال، لكن الوزارة وجدت صعوبة في تحديد الاعتمادات المالية المخصصة لمعظم الندوات.



بمراجعة جداول قطاع الرياضة نلاحظ تزايد مشاركة الفتيات في مشروعات القطاع:

- ١ - الإدارة المركزية للرياضة للجميع:
 - الإدارة العامة للاحتفالات والمهرجانات: بلغت نسبة مشاركة الفتيات في المتوسط ٢٥٪.
 - الإدارة العامة للنشاط الطلابي: بلغت مشاركة الفتيات ٣٥٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ٣٣٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٣٨٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.
 - الإدارة العامة للاتحادات النوعية: بلغت نسبة مشاركة الفتيات في المتوسط ١٤٪.
- ٢ - الإدارة المركزية للبطولة:
 - الإدارة العامة لقطاع البطولة: نسبة مشاركة الفتيات والمرأة في إدارة البطولة عالية، حيث بلغت ٣٦٪، بما يدل على اهتمام الوزارة بإعداد الأبطال من الفتيات.
 - إدارة رياضة المرأة: إدارة استحدثت عام ٢٠٠٢.

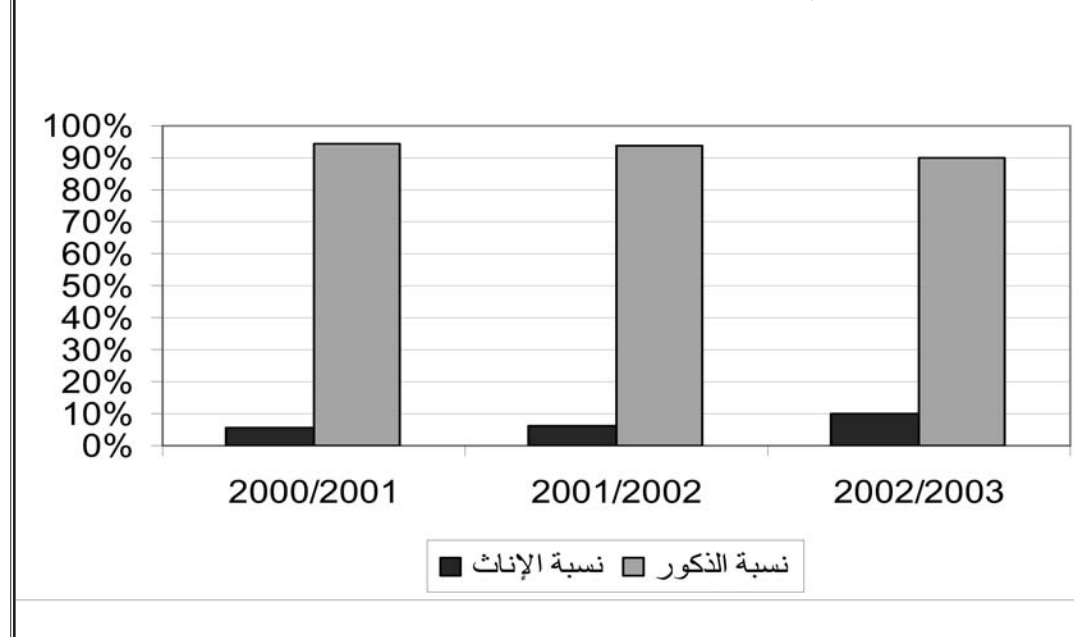
٥ - ولتحديد نصيب المرأة في ميزانية وزارة الشباب تم تجميع الاعتمادات المالية المخصصة للمرأة في القطاعات الأربعة (الطلائع - الشباب - الرياضة - البحوث وإعداد القادة)، ثم أضيف إليها نصيب المرأة العاملة في الوزارة من الأجور والمرتبات. وقد تم حساب نصيب المرأة العاملة باستخدام نسبة العاملات في الوزارة إلى إجمالي العاملين وهي ٥,٣٣٪ من إجمالي الأجور والمرتبات في وزارة الشباب. وهكذا فقد ارتفعت الاعتمادات المالية المخصصة للمرأة في ميزانية الوزارة من ١٢,٠١٩ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، إلى ١٣,١٦٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، إلى ٢٠,٨٢٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وهو ما يعكس اتجاهًا مستمرًا نحو الارتفاع. إلا أن نصيب المرأة من إجمالي ميزانية وزارة الشباب مازال ضئيلاً للغاية كما هو واضح من النسب المئوية التي بلغت ٤,٦٪، ٥,٨٪، ٧,٨٪ على التوالي، وذلك على الرغم من الزيادة المضطردة في المخصصات بالوزارة، فبينما كان نصيب المرأة من اعتمادات القطاعات الأربعة في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ نحو ١١,٣٣١ مليون جنيه، وصلت هذه الاعتمادات إلى ١٨,٨٤٥ في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بزيادة حوالي ٧ مليون جنيه. وكذلك الحال فيما يتعلق بنصيب المرأة من الأجور والمرتبات حيث حدثت زيادة بنحو ٧ مليون جنيه ما بين عامي ٢٠٠٢/٢٠٠١، و٢٠٠٣/٢٠٠٢. وبالنظر إلى إجمالي ميزانية وزارة الشباب نلاحظ حدوث زيادة بنحو ٢ مليون جنيه ما بين عامي ٢٠٠٢/٢٠٠١، و٢٠٠٣/٢٠٠٢. وعلى الرغم من ذلك تظل النسب المئوية لنصيب المرأة في ميزانية وزارة الشباب لا تعبر عن سياسات الوزارة بمختلف مفرداتها والتي تؤكد على الأهمية الكبيرة للمرأة في مختلف مجالات التنمية.

موازنة المرأة في وزارة الشباب

(بالمليون جنيه)

البيان	السنوات / الميزانية		
	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
نصيب المرأة من اعتمادات القطاعات الأربعة	١٠,٣٩٣	١١,٣٣١	١٨,٨٤٥
نصيب المرأة من الأجور والمرتبات	١,٦٢٦	١,٨٣٧	١,٩٨٢
إجمالي نصيب المرأة في ميزانية وزارة الشباب	١٢,٠١٩	١٣,١٦٨	٢٠,٨٢٧
إجمالي ميزانية وزارة الشباب	٢٦١,٥١٣	٢٦٣,٤٥٨	٢٦٥,٤٥٨
النسبة المئوية لنصيب المرأة في ميزانية وزارة الشباب	٤,٦٪	٥٪	٧,٨٪

شكل رقم (٧) نصيب المرأة في الاعتمادات المالية للقطاعات الأربعة



١- الإدارة العامة للتخطيط ومتابعة البرامج:

■ **المستوي القومي:** من واقع بيانات الإدارة للمشروعات المتضمنة المرأة علي المستوى القومي تبين زيادة مشاركة المرأة في البرامج والمشروعات المعدة سنوياً بشكل ملحوظ حيث بلغت ١٢٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، و٢١٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، و٢٥٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢

■ **المستوي المحلي:** تعمل الوزارة سنوياً علي تفعيل نشاطها الموجه للمرأة علي مستوى المحليات في العديد من المحافظات، ويتضح ذلك من التزايد السنوي في البرامج التي تشارك فيها المرأة والتي تعكس ارتفاع نسبة المشاركة بها، والتي تزيد عن مشاركة الرجال في العديد من المشروعات، والتي بلغ عددها ١٣ مشروعاً عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، و٢٣ مشروعاً عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، و٢٥ مشروعاً عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢

■ **المستوي المركزي:** في إطار حرص الوزارة علي التعاون مع الجامعات والوزارات قامت بتنفيذ برامج متعددة شاركت فيها المرأة بنسبة عالية، بلغت في المتوسط ٥٠٪ تقريباً، وتناولت بعض البرامج المرأة كموضوع للندوة وذلك في إطار تفعيل دورها.

٢- الإدارة العامة لمركز إعداد القادة:

تم تخصيص ندوات حول المرأة من أجل تفعيل دورها.

وبعد الانتهاء من استعراض الاعتمادات المالية للمشاريع المخصصة للمرأة بالكامل، ونصيبها من الاعتمادات المالية للمشروعات المخصصة للشباب والشابات، فإنه يجب أن نأخذ في اعتبارنا بعض الملاحظات الهامة:

١ - إن قطاع الطلائع هو القطاع الأول في الترتيب من حيث نصيب الفتيات من الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع بواقع ٣٤٪ (في المتوسط في السنوات الثلاث). ويرجع ذلك إلي مشاركة الفتيات في الاستفادة من كل مشروعات القطاع، وإلي توفير البيانات عن كل هذه المشروعات بما فيها نسب استفادة الفتيات والاعتمادات المالية المخصصة لهن.

٢ - يأتي قطاع الشباب في المرتبة الثانية من حيث نصيب الفتيات من الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع بواقع ٩,٥٪ (في المتوسط في السنوات الثلاث). ويلاحظ أن نصيب الفتيات قد حقق قفزة كبيرة في السنة الأخيرة وهو ما يرجع لاستحداث إدارات جديدة (إدارة العمل التطوعي - وإدارة الموهوبين)، واستحداث برامج جديدة (منتدى وملتقي التطوع - منتدى العمل التطوعي بالمديريات - البرنامج التدريبي لإعداد قادة الشباب)، ولزيادة عدد المشاريع المخصصة للمرأة بالكامل كل سنة (ارتفع من ٢٠ إلي ٢٢ إلي ٢٣ مشروع). وبذلك يتميز قطاع الشباب عن قطاع الطلائع في تخصيص مشاريع للمرأة بالكامل، بالرغم من أن قطاع الطلائع يتميز بارتفاع الاعتمادات المالية المخصصة للفتيات ارتفاعاً كبيراً يقرب مما التزمت الوزارة بتحقيقه. وبناء علي كل ذلك، فإنه يمكننا التنبؤ باستمرار الزيادة في نصيب المرأة من الاعتمادات المالية لقطاع الشباب في السنوات القادمة.

٣ - ويأتي قطاع البحوث وإعداد القادة في المرتبة الثالثة حيث بلغ نصيب المرأة من الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع ٣,٧٪ (في المتوسط) وهي نسبة ضئيلة للغاية، ويمكن إرجاعها إلي الصعوبة التي واجهتها الوزارة في تحديد الاعتمادات المالية المخصصة للكثير من الأنشطة التي قام بها القطاع، علي الرغم من ارتفاع مشاركة المرأة في هذه الأنشطة وعلى الرغم من أن كثير من هذه الأنشطة كانت موجهة للمرأة بالكامل.

٤ - ويأتي قطاع الرياضة في المرتبة الرابعة والأخيرة حيث بلغ نصيب المرأة من الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع ٢٪ سنوياً وهي نسبة بالغة الانخفاض. ويمكن تفسير ذلك بالتدني الشديد في نسبة استفادة الفتيات من عدد لا بأس به من مشروعات قطاع الرياضة، حيث تتراوح بين ٣,٠٪ و٣,٠٪، وخلو هذا القطاع من أي مشروعات مخصصة بالكامل للفتيات. وذلك علي الرغم من استحداث إدارة لرياضة المرأة عام ٢٠٠٢، وإنشاء اللجنة العليا لرياضة المرأة، واستحداث المشروع القومي للمسابقات الرياضية والترويحية للأسرة والمرأة والطفل. ونظراً لأن المعوقات التي تعترض طريق رياضة المرأة ضخمة وتتراوح بين العادات والتقاليد، وضعف الوعي الرياضي، والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبدنية والصحية والثقافية والدينية وتأثيرها في إحجام المرأة عن ممارسة الرياضة، ونظراً لسوء التخطيط والتنظيم والتنسيق والمتابعة والتقييم لأداء الممارسة الرياضية للمرأة، وعدم وجود خطط وبرامج مستقلة لرياضات المرأة، كل هذا أدى إلي ضعف المخصصات المالية لرياضة المرأة. غير أن اهتمام الوزارة بضرورة استخدام المنهج العلمي كأساس لتحديد المشكلة والوصول إلي حلول لها، والأولوية التي تعطيها الوزارة لرياضة المرأة سوف تؤدي بالتأكيد لزيادة الاعتمادات المالية المخصصة لرياضة المرأة.

■ الإعلان عن مشروع قانون الشباب والرياضة والذي تضمن تعيين المرأة في مجالس الإدارات.

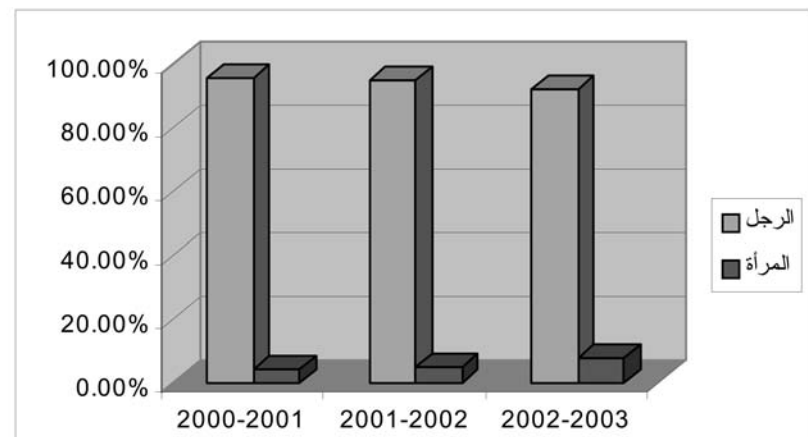
وفى إطار إعداد المجلس القومي للمرأة لخطة النهوض بالمرأة المصرية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وفى إطار العمل مع الوزارات المختلفة لإدماج المرأة في خطة الدولة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أرسل وزير الشباب خطاباً للأمين العام للمجلس القومي للمرأة يوضح فيه التزام وزارته بتضمين المرأة في كل أنشطة وزارة الشباب، ويتعهد بتخصيص ٤٠٪ من ميزانية الوزارة للمرأة علي امتداد سنوات الخطة الخمسية ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

ويعكس هذا الخطاب وعياً بمفهوم موازنات المرأة وأهمية أن يخصص للمرأة مخصصات محددة في ميزانية الوزارة تعكس استراتيجية الشباب والرياضة، والتوجهات الأساسية للوزارة وأهدافها. كما أوصت اللجنة العليا لرياضة المرأة التي تشكلت بالقرار الوزاري رقم ٢٢٨ لسنة ٢٠٠١ بضرورة فصل ميزانية الفتيات عن البنين بجميع الهيئات المختلفة حتي تأخذ صفة الجدية والاهتمام بتفعيل دور المرأة. وقد أوضحت نتائج استبيان تحديد المعوقات التي تعترض طريق رياضة المرأة أن من أهم هذه المعوقات عدم تخصيص اعتمادات مالية للمرأة في الاتحادات والهيئات المختلفة.

ويبدو أن هناك فجوة بين فكر القيادة في الوزارة والخبرة العملية في التنفيذ لدي العاملين في الوزارة والمديريات، فيما يتعلق بإدماج وتضمين المرأة في أنشطة وخطط وبرامج ومشروعات وزارة الشباب. ذلك أن قيادة الوزارة، متمثلة في الوزير، على وعى كامل بقضايا النوع الاجتماعي وأهمية الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع. وكذلك فإن هناك وضوحاً كاملاً على مستوى الاستراتيجية العامة للوزارة متمثلة في أهداف وتوجهات الوزارة الأساسية والمحاور الأساسية للخطة القومية للنهوض بالمرأة. إلا أنه في التطبيق العملي، وبالنزول لمستوى البرامج والمشروعات في القطاعات، يظهر نوع من التلاشى التدريجي، بدليل ضآلة عدد البرامج والمشروعات المخصصة للمرأة، وصعوبة تحديد أعداد المستفيدات من أى برنامج أو مشروع، وكذلك صعوبة تحديد الاعتمادات المالية التي خصصت للمرأة من هذه البرامج والمشروعات.

فمن ناحية، لم يتم ترجمة الاستراتيجية العامة للوزارة وأهدافها وتوجهاتها الأساسية ترجمة واضحة في صورة عدد كبير من برامج ومشروعات المرأة يتناسب مع حقيقة أن الإناث يمثلن حوالي ٦٠٪ من أعداد الشباب في سن ١٨-٣٥ سنة في مصر. ومن ناحية أخرى، لم ينعكس هذا في صورة ارتفاع نصيب المرأة من ميزانية الوزارة، والذي كان مفترضاً أن يقترب من نسبة ٤٠٪ من إجمالي ميزانية وزارة الشباب.

شكل رقم (٨) التوزيع النسبي لنصيب المرأة من ميزانية وزارة الشباب



٤ - نتائج الدراسة

يوضح توزيع موازنات القطاعات المختلفة ومخصصاتها المالية بين الأنشطة المخصصة للفتيات والفتيان، أن المخصصات المالية للفتيات ضعيفة جداً ولا تتناسب مع:

- الخطاب السياسي القوي لوزير الشباب.
 - أهداف الوزارة في تفعيل دور الفتاة ومشاركتها في الحياة العامة.
 - التزام الوزارة بتضمين المرأة في كل أنشطتها.
 - التزام الوزارة بتضمين المرأة في خطتها الخمسية والتعاون الكامل مع المجلس القومي للمرأة.
 - التزام الوزارة بتخصيص ٤٠٪ من موازنتها لأنشطة وبرامج ومشروعات المرأة في قطاعاتها المختلفة.
 - الوعي بأهمية موازنات المرأة وضرورة تحديد مخصصات مالية خاصة بها في ميزانية الوزارة.
- تعكس تصريحات وزير الشباب الصحفية المتعددة منذ إنشاء الوزارة الأولوية التي توليها الوزارة للمرأة. وقد ركزت تصريحات الوزير علي:
- أهمية توفير أنشطة للمرأة في الأندية ومراكز الشباب وتفعيل دورها في الاتحادات الرياضية.
 - الاهتمام بتغيير لائحة مراكز الشباب لإتاحة مشاركة المرأة في عضوية مجلس إدارة مراكز الشباب وأيضاً في مجالس إدارات الاتحادات الرياضية .
 - تخصيص معسكرات للأسر لضمان مشاركة الفتيات.
 - تكثيف أفواج المرأة في معسكرات الشباب .
 - إنشاء العديد من شعب الثقافة الغذائية في مراكز الشباب.
 - التوسع في إنشاء الأندية النسائية بمراكز شباب المدن والقرى.
 - زيادة الوعي السياسي والاجتماعي للمرأة ودفعها للمشاركة السياسية الفعالة، وتشجيعها علي الانضمام لعضوية مراكز الشباب.

التوصيات :

- ١ - ضرورة تخصيص اعتمادات محددة للفتيات بجميع الاتحادات والهيئات الشبابية المختلفة .
- ٢ - تخصيص اعتمادات مالية ضمن الاعتمادات المالية التي تخصصها وزارة الشباب و الرياضة للأندية و مراكز الشباب و المؤسسات التعليمية و الهيئات الرياضية لبرامج و أنشطة المرأة.
- ٣ - تجميع كل المشروعات الخاصة بالمرأة في الأندية ومراكز الشباب والاتحادات في الإدارة المختصة لرياضة المرأة بدلاً من تفتيتها.
- ٤ - توفير التدريب والتوعية للعاملين بالوزارة، وفي مديريات الشباب بالمحافظات، وفي مراكز الشباب:
 - بمفاهيم النوع الاجتماعي وتخطيط النوع.
 - أهمية الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معاً.
 - أهمية وجود بيانات مقسمة حسب النوع وتبويب وتسجيل هذه البيانات.
 - أن تتوفر هذه البيانات علي كل المستويات، ابتداءً من مستوى مراكز الشباب في القرى.
- ٥ - التعرف على أية معوقات في التنفيذ قد تُحد من استفادة الفتيات، وكذلك التعرف على الاحتياجات الحقيقية الخاصة بالفتيات حتى يمكن التخطيط لتلبية هذه الاحتياجات.
- ٦ - تفعيل دور قطاع التخطيط والمتابعة بالوزارة في توفير متطلبات تخطيط النوع وموازنات النوع الاجتماعي في قطاعات الوزارة وعلي كل المستويات.
- ٧ - إنشاء مركز معلومات يوفر قاعدة بيانات مقسمة حسب النوع، تمثل أساساً لعمل كل قطاعات الوزارة ومديريات ومراكز الشباب في كل أنحاء الجمهورية.
- ٨ - العمل علي مؤسسة التحليل الذي شارك فيه العاملون في وزارة الشباب بتوفير البيانات اللازمة لعمل تحليل مبني علي أساس النوع الاجتماعي لموازنة الوزارة بحيث يصبح جزءاً لا يتجزأ من طبيعة العمل في القطاعات والإدارات المختلفة فيها، ومن الثقافة المؤسسية السائدة في الوزارة.

المراجع :

- الوثائق التي تم الاعتماد عليها:**
- ١ - القرارات الجمهورية المنشئة والمنظمة للوزارة.
 - ٢ - الكتاب السنوي لوزارة الشباب (٢٠٠١ و ٢٠٠٢).
 - ٣ - كتاب رياضة المرأة في الهيئات الشبابية والرياضية.
 - ٤ - تصريحات وزير الشباب للصحافة.
 - ٥ - تقرير حول دور وزارة الشباب في دعم المرأة المصرية.
 - ٦ - الخطط التنفيذية لوزارة الشباب (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣).
 - ٧ - مقترح خطة العمل بوزارة الشباب، اتجاهات الخطة الخمسية العامة لتضمين المرأة في خطط الشباب.
 - ٨ - بيان بأعداد الفتيات المستفيدات من مشروعات قطاعات الوزارة "الطلائع-الشباب-الرياضة-البحوث وإعداد القادة - مكتب وزير الشباب".
 - ٩ - خطاب السيد وزير الشباب الى الأمين العام للمجلس القومي للمرأة لتحديد المخصصات المالية للمرأة في ميزانية وزارة الشباب.

موازنات النوع الاجتماعي: حالة وزارة التنمية المحلية

د. سلوى شعراوى جمعة
وفريق من الباحثين*

٧٢ أبيض

* تشكر د. سلوى شعراوى جمعة، كلاً من الباحثين، ممدوح مصطفى إسماعيل، أحمد عبدالحق بدران، أحمد محروس لجهودهم فى إنجاز هذا الجزء من المشروع البحثى. كما تتوجه بخالص الشكر والتقدير لفريق العمل بوزارة التنمية المحلية تحت قيادة أ. صباح سالم وكيل أول الوزارة ورئيس لجنة المرأة.

تقدم وزارة التنمية المحلية في إطار برنامج تحديث مصر ثلاثة وعشرين برنامجاً*، يتعلق البرنامج الحادي عشر منها بالمرأة والطفل بما يعكس اهتمام الوزارة بدعم وتمكين المرأة.

أولاً – المرأة في تصريحات وزير الإدارة المحلية:

خلال الفترة الزمنية من ١٩٩٩ - حتى منتصف ٢٠٠٣ جاءت المرأة في المرتبة الثالثة في تصريحات الوزير بعد التصريحات الخاصة ببرنامج شروق، والتصريحات الخاصة بتشغيل الشباب. فمراجعة وتحليل تصريحات السيد الوزير في الفترة المذكورة، يتضح أن عدد التصريحات الخاصة بالمرأة كان (١٢) تصريحاً، في حين كان عدد التصريحات الخاصة ببرنامج شروق، وتشغيل الشباب (١٨)، (١٥) على التوالي . وفيما يتعلق بمضمون هذه التصريحات فقد دارت حول : دور الوزارة في النهوض بالأوضاع الاقتصادية للمرأة المعيلة، ومكون المرأة في مشروعات شروق، ودور الوزارة في إسناد المناصب القيادية للسيدات، ودور الوزارة في استخراج بطاقات الرقم القومي للسيدات غير القادرات.

ثانياً – مكون المرأة في وزارة التنمية المحلية:

١ - مكون المرأة في الوزارة بكل وحداتها:

تشير الإحصاءات المتاحة إلى انخفاض نسبة ما تحصل عليه العاملات بالوزارة من مخصصات الأجور والمرتبات، ويعود ذلك من ناحية أولى إلى انخفاض عدد العاملات بالدرجات المختلفة مقارنةً بالرجال، ففي عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ كان عدد العاملات بالدرجات المختلفة من الممتازة وحتى السادسة (٢٩٦) سيدة من إجمالي (٩٦٣) بنسبة ٣٠,٧٪. وفي عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ كان هذا العدد (٢٨٨) من إجمالي (٩٤٦) بنسبة ٣٠,٤٪، وفي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ كان هذا العدد (٢٩٥) من إجمالي ١٠٠٣ بنسبة ٢٩,٤٪. ومن ناحية ثانية، فإن الأمر الأكثر أهمية هو أن هذه المخصصات المنخفضة تدل على تدني الدرجات التي تشغلها السيدات في الوظائف القيادية ذات المخصصات المرتفعة نسبياً، وهو ما سيتم توضيحه لاحقاً. ويوضح الجدول التالي المخصصات من الأجور والمرتبات للإناث مقارنة بالذكور في السنوات محل الدراسة :

جدول رقم (١)

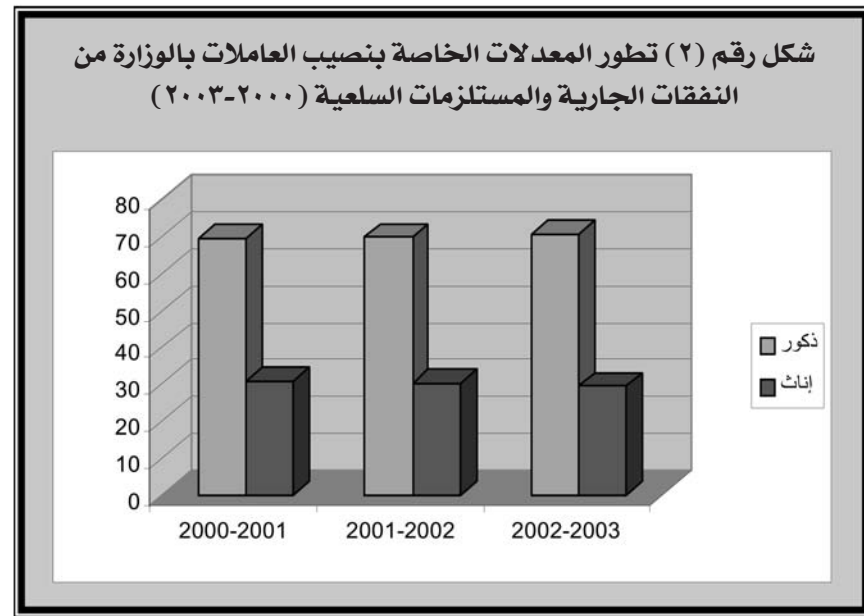
توزيع الأجور والمرتبات على العاملين بالوزارة وفقاً للنوع ٢٠٠٣-٢٠٠٠

القيمة بالجنيه

النوع السنة	إناث		ذكور		الإجمالي
	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
٢٠٠١-٢٠٠٠	١٧,٤٪	٧,٨٨٥,٨٨٧	٨٢,٦٪	٩,٥٤٨,٠٠٠	
٢٠٠٢-٢٠٠١	١٩,٢٪	٧,٠٥٣,٢٥٦	٨٠,٨٪	٨,٧٢٧,٥٠٠	
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١٩٪	٧,٧٣٤,٨٨١	٨١٪	٩,٥٤٨,٠٠٠	

المصدر : لجنة المرأة - وزارة التنمية المحلية.

* وهذه البرامج هي: بناء وتحديث قاعدة معلومات التنمية المحلية الشاملة، والبنية الأساسية بالمحليات، ودعم العملية التعليمية، والحد من البطالة بين الشباب، والخدمات الشبابية، ومعالجة القضية السكانية، والرعاية الصحية، والحفاظ على البيئة، وتنمية المشروعات الصغيرة، والمناطق الصناعية، وخدمات الاستثمار، والمرأة والطفل، والقراءة للجميع، والقرى المختارة، وحماية الثروة العقارية، وقوافل الخير، ومبادرة تعليم الفتيات، والتنمية البشرية، والحفاظ على الثروة الزراعية، وتطوير الإدارة المحلية، وحماية المستهلك، وتبسيط أداء الخدمات الجماهيرية، وتعديل الحدود الإدارية بين المحافظات، وصناديق القرى لتنمية موارد الأسر محدودة الدخل.



وهكذا فقد شهدت نسبة العاملات في وزارة التنمية المحلية تناقصاً طفيفاً خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة، حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٣٠,٧٤٪ في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ثم انخفضت لتصل إلى ٢٩,٤٤٪ في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وأخيراً وصلت إلى حوالي ٢٩,٤١٪ خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

ويوضح الجدول التالي تطور أعداد العاملات بوزارة التنمية المحلية خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة.

جدول رقم (٣)
تطور أعداد العاملات بوزارة التنمية المحلية

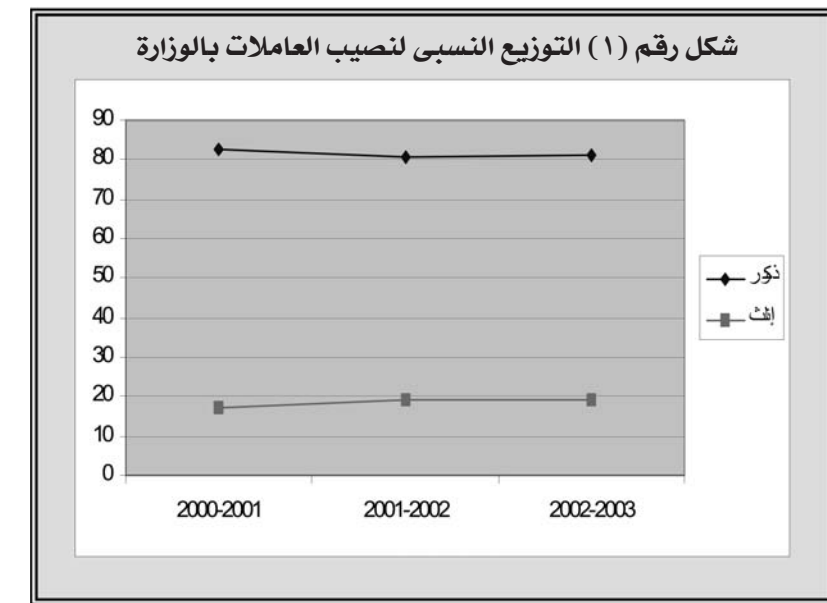
النوع السنة	عاملات		عاملون		الإجمالي
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٩٦	٣٠,٧٤٪	٦٦٧	٦٩,٢٦٪	٩٦٣
٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٨٨	٣٠,٤٤٪	٦٥٨	٦٩,٥٦٪	٩٤٦
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٩٥	٢٩,٤١٪	٧٠٨	٧٠,٥٩٪	١٠٠٣

المصدر: لجنة المرأة - وزارة التنمية المحلية.

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

● لم يتجاوز نصيب العاملات بالوزارة من الأجور والمرتبات خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ١١٣,٦٦٢ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٤,١٧٪ من إجمالي مخصصات الأجور، في حين بلغ نصيب العاملين الذكور بالوزارة خلال نفس العام حوالي ٧,٨٨٥,٨٨٧ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٨٢,٦٪.

● على الرغم من ارتفاع نصيب العاملات بالوزارة من الأجور والمرتبات خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى حوالي ٢٤٤,٦٧٤ جنية، إلا أن نسبة هذا المبلغ لم تتجاوز حوالي ٢,١٩٪، في حين بلغ نصيب العاملين الذكور خلال نفس العام حوالي ٨,٨٠٪. ويمكن توضيح تطور نصيب الإناث من مخصصات الأجور والمرتبات مقارنة بنصيب العاملين الذكور خلال السنوات الثلاث من خلال الشكل التالي :



من حيث نصيب المرأة من النفقات الجارية والمستلزمات السلعية والتي تشمل مفردات عديدة كالأدوات المكتبية، ووسائل المواصلات، والمخصص للأعياد والمناسبات، وتكاليف الخدمات الترفيهية والاجتماعية والرياضية، فإنه بصفة عامة يكاد يكون هناك نوع من الاستقرار في نصيب العاملات بالوزارة من النفقات الجارية والمستلزمات السلعية خلال السنوات الثلاث، حيث تراوح نصيب المرأة بين حوالي ٣٠,٧٪ خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، وحوالي ٢٩,٤٪ خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ويوضح الجدول التالي تطور نصيب المرأة العاملة بالوزارة من النفقات الجارية والمستلزمات السلعية خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة :

جدول رقم (٢)

توزيع النفقات الجارية والمستلزمات السلعية على العاملين بالوزارة وفقاً للنوع

النوع السنة	ذكور		إناث		القيمة بالجنيه
	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
٢٠٠١-٢٠٠٠	٦٩,٣٪	٣٤,٣٨٦,٨٦٣	٣٠,٧٪	١٥,٢٦٠,١٣٧	٤٩,٦٤٧,٠٠٠
٢٠٠٢-٢٠٠١	٦٩,٦٪	٣٢,٩٧٤,٧٧٣	٣٠,٤٪	١٤,٤٣٢,٧٢٧	٤٧,٤٠٧,٥٠٠
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٧٠,٦٪	٤,٥٧٢,٠٠٠	٢٩,٤٪	١,٩٠٥,٠٠٠	٦,٤٧٧,٠٠٠

المصدر: لجنة المرأة بوزارة التنمية المحلية.

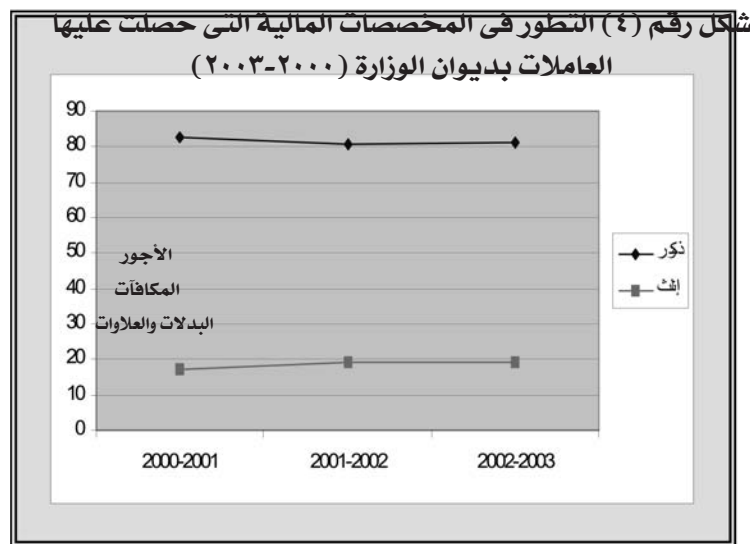
* تم حساب نصيب المرأة من النفقات الجارية والمستلزمات السلعية باستخدام البيانات الخاصة بإجمالي المخصصات، وعدد النساء في الوزارة نظراً لصعوبة الفصل في هذه المخصصات بين الذكور والإناث.

● بلغ إجمالي نصيب العاملات بديوان الوزارة من الأجور والمرتبات خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حوالي ٥٣٣٤٦١ جنيه - بزيادة قدرها حوالي ٦,٦ ٢٥٩٤٣ جنيه عن عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ - منها حوالي ١٢٧٢٣٩,٢ جنيه أجور، وهو ما يعادل حوالي ٢٣,٩٪ من إجمالي ما حصلت عليه العاملات خلال هذا العام، وهو ما يعنى انخفاض نسبة الأجور بحوالي ٢,٥٪، فى حين بلغ إجمالي مكافآت العاملات خلال ذات العام حوالي ٤,٤ ٢٤٦٨٦٨ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ٤٦,٢٪، بينما بلغ إجمالي البدلات والعلاوات الخاصة حوالي ٤,٤ ١٥٩٣٥٣ جنيه وهو ما يعادل حوالي ٢٩,٩٪.

● بلغ إجمالي نصيب العاملات بديوان الوزارة من الأجور والمرتبات خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حوالي ٥٩٢٩٠٥,٦ جنيه - بزيادة قدرها حوالي ٦,٦ ٥٩٤٤٤ جنيه عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ - منها حوالي ١٢٦١٦٨,٩ جنيه أجور، وهو ما يعادل حوالي ٢١,٣٪، فى حين بلغ إجمالي مكافآت العاملات خلال نفس العام حوالي ٣,٣ ٢٦٦٢١٩ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ٤٤,٩٪، بينما بلغ إجمالي البدلات والعلاوات الخاصة حوالي ٤,٤ ٢٠٠٥١٧ جنيه وهو ما يعادل حوالي ٣٣,٨٪.

● أخذت نسبة الأجور التي تحصل عليها العاملات بديوان الوزارة بالنسبة إلى إجمالي المخصصات فى التناقص المستمر، حيث بلغت هذه النسبة أقصاها خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بنسبة ٢٩,١٪، ثم انخفضت خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٣,٩٪، ووصلت إلى أدناها فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ لتصبح ٢١,٣٪. وفى المقابل أخذت نسبة البدلات والعلاوات الخاصة فى التزايد المستمر، حيث بلغت هذه النسبة أدناها خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بنسبة ٢٦,٤٪، ثم ارتفعت فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٩,٩٪، وأخيرا وصلت هذه النسبة إلى أقصاها خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بنسبة ٣٣,٨٪.

ويمكن توضيح التطور فى نسب المخصصات المالية التي حصلت عليها العاملات بديوان الوزارة خلال الأعوام الثلاثة موضع الدراسة من خلال الشكل التالي:

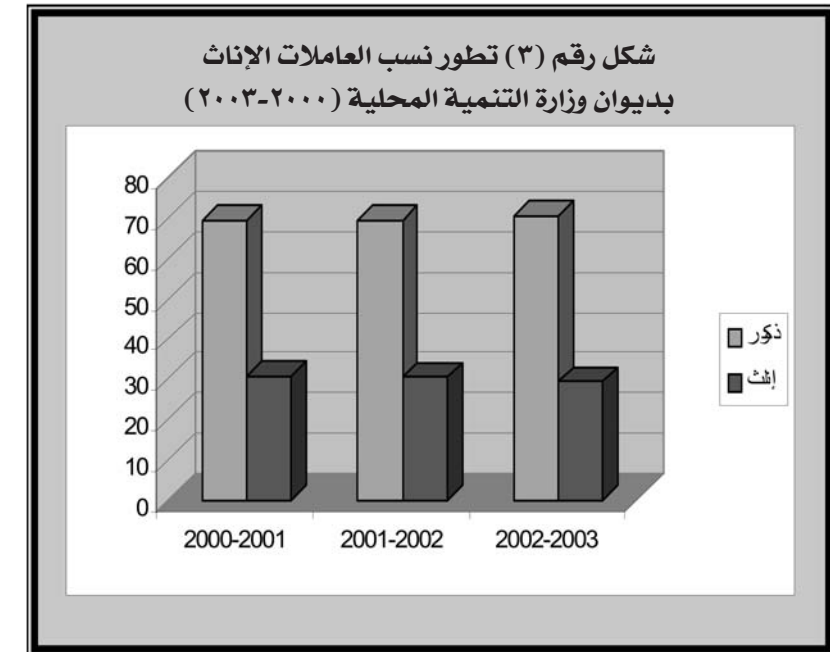


ثالثاً - توزيع التكاليف السنوية لأجور ومكافآت الوظائف التي تشغلها السيدات بوزارة التنمية المحلية:

بالنظر إلى توزيع التكاليف السنوية لأجور ومكافآت الوظائف التي تشغلها السيدات بوزارة التنمية المحلية فى الفترة محل الدراسة من (٢٠٠٣-٢٠٠٠) نجد أنه فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بلغت جملة التكاليف الخاصة بالأجور للسيدات بالوزارة نحو (٨٠٨٣٣٤) جنيهاً وذلك بنسبة ٤٨,٦٪ من إجمالي التكاليف فى هذا العام. بينما بلغت جملة التكاليف الخاصة بالمكافآت للسيدات بالوزارة نحو (٨٥٣٧٧٩) جنيهاً بنسبة ٥١,٤٪، منها ٥٦٧٨٨٣ جنيهاً للجهود غير العادية، و١٥٤٧٧ جنيهاً للحوافز، و١٣١١٢٦ جنيهاً لباقي المكافآت.

وفيما يتعلق بتوزيع التكاليف السنوية لأجور ومكافآت الوظائف التي تشغلها السيدات بوزارة التنمية المحلية فى عام

ويمكن توضيح تطور نسبة العاملات بوزارة التنمية المحلية خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة من خلال الشكل التالي.



٢ - مكون المرأة فى ديوان وزارة التنمية المحلية:

(ب) من حيث نصيب العاملات بديوان الوزارة من الأجور والمرتبات، وباستخدام البيانات الخاصة بالأجور والمكافآت والبدلات والعلاوات من ناحية، وعدد النساء العاملات فى الدرجات المختلفة بالديوان، فإنه يمكن بيان هذه المخصصات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

نصيب العاملات بديوان الوزارة من مخصصات الأجور والمرتبات

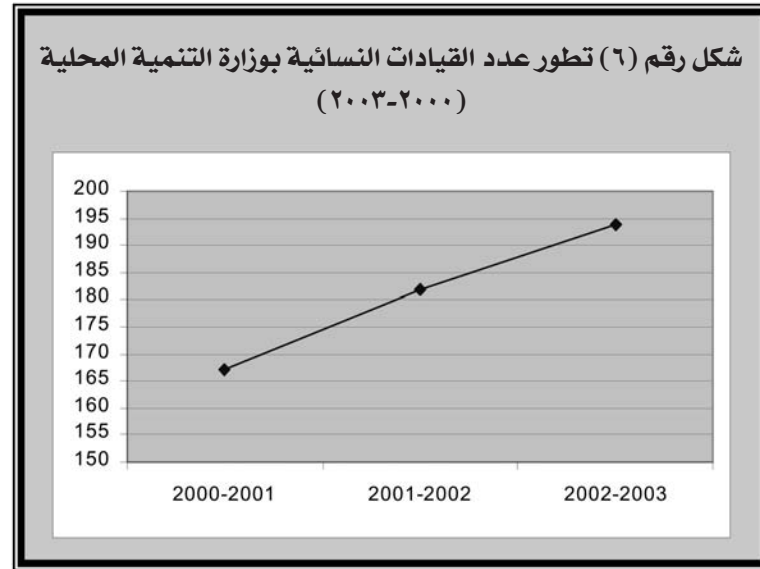
البيان	القيمة بالجنيه			السنة
	الأجور	المكافآت	البدلات والعلاوات	
الإجمالي	القيمة ١٪	القيمة ١٪	القيمة ١٪	الإجمالي
٢٠٠١ - ٢٠٠٠	١٤٧٥٨٢,٧	٢٢٥٨٤٦,٨	١٣٤٠٨٧,٩	٥٠٧٥١٧,٤
٢٠٠٢ - ٢٠٠١	١٢٧٢٣٩,٢	٢٤٦٨٦٨,٤	١٥٩٣٥٣,٤	٥٣٣٤٦١
٢٠٠٣ - ٢٠٠٢	١٢٦١٦٨,٩	٢٦٦٢١٩,٣	٢٠٠٥١٧,٤	٥٩٢٩٠٥,٦
الإجمالي	٤٠٠٩٩٠,٨	٧٣٨٩٣٤,٥	٤٩٣٩٥٨,٧	١٦٣٣٨٨٤

المصدر: لجنة المرأة - وزارة التنمية المحلية.

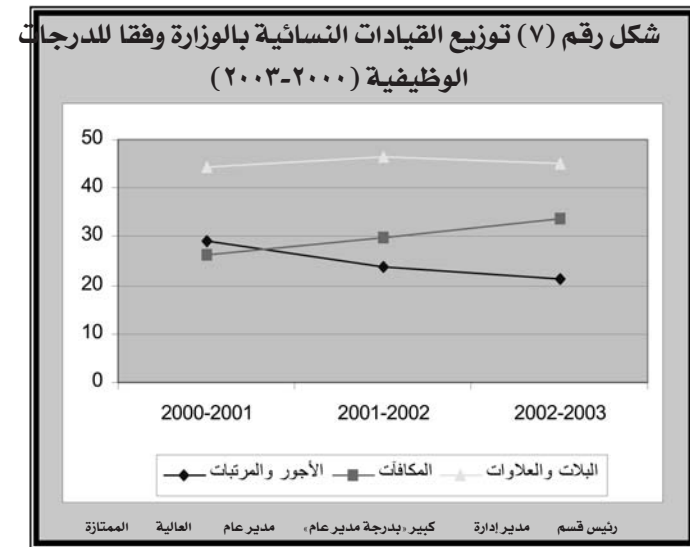
يتضح من الجدول السابق ما يلى:

● بلغ إجمالي نصيب العاملات بديوان الوزارة من الأجور والمرتبات خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ٥٠٧٥١٧,٤ جنيه، منها حوالي ١٤٧٥٨٢,٧ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ٢٩,١٪ من إجمالي ما حصلت عليه العاملات خلال نفس العام فى حين بلغ إجمالي مكافآت العاملات خلال هذا العام حوالي ٢٢٥٨٤٦,٨ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ٤٤,٥٪، بينما بلغ إجمالي البدلات والعلاوات الخاصة حوالي ١٣٤٠٨٧,٩ جنيه وهو ما يعادل حوالي ٢٦,٤٪.

يتضح من خلال الجدول السابق أن إجمالي عدد القيادات النسائية بوزارة التنمية المحلية قد زاد من ١٦٧ خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١٨٢ خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، أي بزيادة قدرها حوالي ٩٪ من إجمالي عدد القيادات النسائية بالوزارة، ثم ارتفع مرة أخرى في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ليصل إلى ١٩٤، أي بزيادة قدرها حوالي ٦,٦٪. ويمكن توضيح التطور الذي طرأ على إجمالي عدد القيادات النسائية بوزارة التنمية المحلية خلال الأعوام الثلاثة من خلال الشكل التالي:



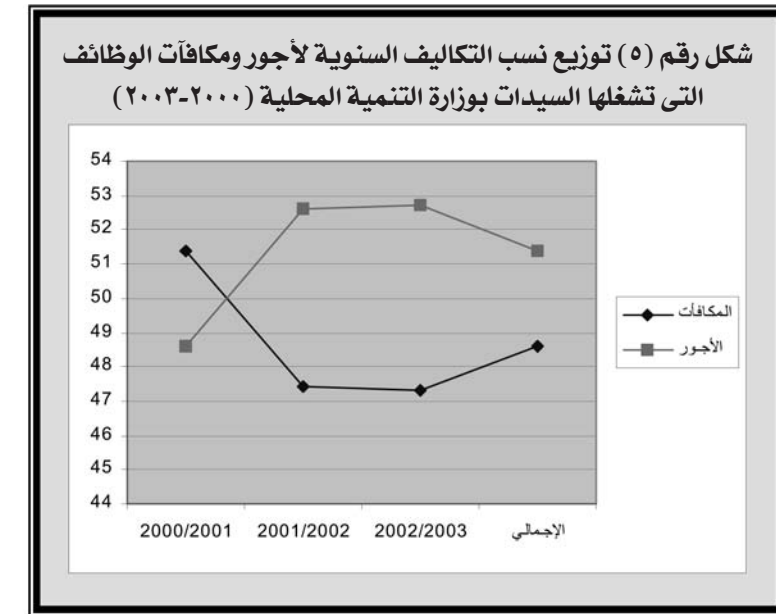
٢ - يأخذ توزيع القيادات النسائية بالوزارة الشكل الهرمي التقليدي، والذي يتسم باتساع القاعدة - مدير إدارة، ورئيس قسم - ويضيق عند القمة - الدرجة العالية - ويوضح الشكل التالي توزيع القيادات النسائية بالوزارة وفقاً للدرجات الوظيفية:



خامساً - الدورات التدريبية

١ - بلغ إجمالي عدد المتدربات بمركز التنمية المحلية بسقارة خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة حوالي ٨٤٣ متدربة، وهو ما يعادل حوالي ١١,٥٪ من إجمالي عدد المتدربين بالمركز خلال هذه الفترة، والبالغ عددهم حوالي ٧٣٢٢ متدرباً. في حين بلغ إجمالي عدد المتدربين الذكور حوالي ٦٤٧٩ متدرباً. وهي بلا شك تعتبر نسبة منخفضة للغاية، وتعكس عدم الاهتمام الكافي بتدريب وتنمية مهارات المرأة العاملة.

٢٠٠٢/٢٠٠١ فقد بلغت جملة التكاليف الخاصة بالأجور للسيدات بالوزارة نحو (٨٨١١٧٦) جنيهاً وذلك بنسبة ٥٢,٦٪ من إجمالي التكاليف في هذا العام. بينما بلغت جملة التكاليف الخاصة بالمكافآت للسيدات بالوزارة نحو (٧٩٣٠٦٨) جنيهاً بنسبة ٤٧,٤٪، منها ٤٧٧٤٠١ جنيهاً للجهود غير العادية، و ١٥٧١٤٩ جنيهاً للحوافز، و ١٥٨٥١٨ جنيهاً لباقي المكافآت. وأخيراً فإنه بالنظر إلى توزيع التكاليف السنوية لأجور ومكافآت الوظائف التي تشغلها السيدات بوزارة التنمية المحلية في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ فقد بلغت جملة التكاليف الخاصة بالأجور للسيدات بالوزارة نحو (٩٥٦٩٣٦) جنيهاً وذلك بنسبة ٥٢,٧٪ من إجمالي التكاليف في هذا العام. بينما بلغت جملة التكاليف الخاصة بالمكافآت للسيدات بالوزارة نحو (٨٥٦١٨٣) جنيهاً بنسبة ٤٧,٣٪، منها ٥٢٠٧٧٩ جنيهاً للجهود غير العادية، و ١٧٣٠٧١ جنيهاً للحوافز، و ١٦٢٣٣٣ جنيهاً لباقي المكافآت. ويوضح الشكل التالي توزيع نسب التكاليف السنوية لأجور ومكافآت الوظائف التي تشغلها السيدات بوزارة التنمية المحلية في الفترة محل الدراسة من: (٢٠٠٣ - ٢٠٠٠).



رابعاً، القيادات النسائية في وزارة التنمية المحلي

١ - تشهد وزارة التنمية المحلية تزايداً مستمراً في الوظائف القيادية النسائية خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠١/٢٠٠٠.

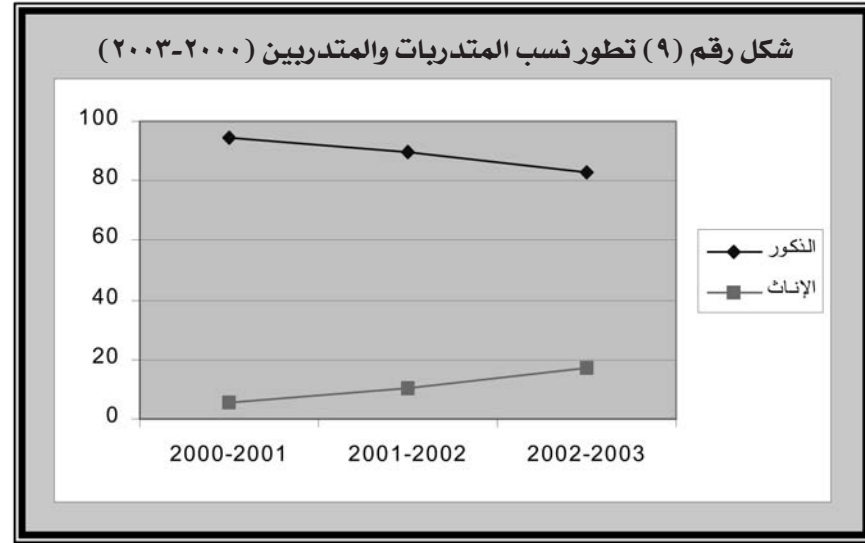
جدول رقم (٥)

توزيع القيادات النسائية بوزارة التنمية المحلية وفقاً للدرجة الوظيفية

الدرجة	٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٠٠١-٢٠٠٠
العالية	١	٢	١
مدير عام	٧	٧	٨
كبير (بدرجة مدير عام)	١٣	٧	٣
مدير إدارة	٧٧	٦٤	٥٦
رئيس قسم	٩٦	١٠٢	٩٩
الإجمالي	١٩٤	١٨٢	١٦٧

المصدر: الشؤون المالية والإدارية - ديوان وزارة التنمية المحلية

ويمكن توضيح تطور نسب المتدربات مقارنة بالمتدربين في الشكل التالي:

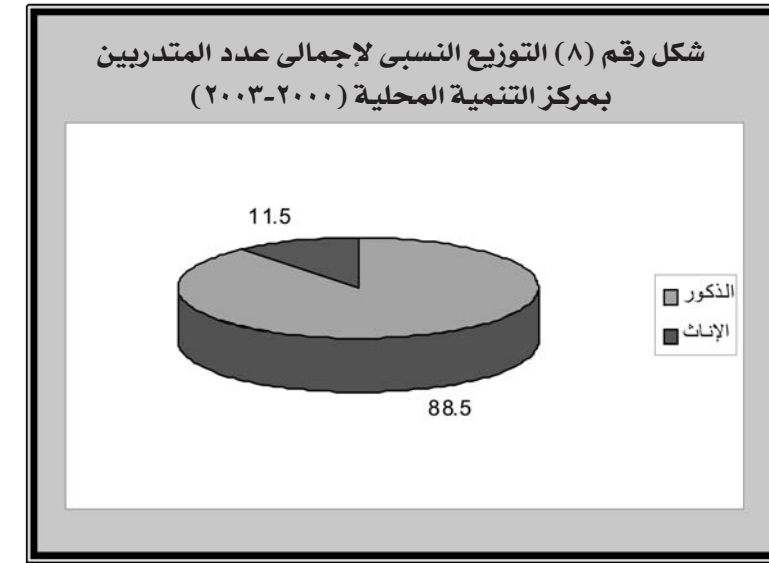


٣ - بلغ نصيب الإناث من إجمالي المبلغ الذي تم إنفاقه على الدورات التدريبية بمركز التنمية المحلية خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣) حوالي ١٣١١٦٥ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ١,١٪ من إجمالي ما تم إنفاقه خلال هذه الفترة، والبالغ حوالي ١٧٩٣١٩ جنيه. في حين بلغ نصيب الذكور حوالي ١٠٤٨١٥٤ جنيه. ويمكن توضيح التوزيع النسبي لنصيب الإناث من إجمالي المبلغ الذي تم إنفاقه على الدورات التدريبية بمركز التنمية المحلية خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة من خلال الشكل التالي:



٤ - على الرغم من انخفاض نصيب الإناث من إجمالي ما تم إنفاقه على التدريب مقارنة بالذكور، إلا أن نسبة ما تم إنفاقه على الإناث أخذت في التزايد المستمر، حيث ارتفعت هذه النسبة من حوالي ٦٪ في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى حوالي ١١٪ في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ثم ارتفعت إلى حوالي ١٧٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢. ويوضح الجدول التالي توزيع المبالغ التي تم إنفاقها على التدريب خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة وفقاً للنوع:

وتحليل المشتركات في هذه الدورات يتبين تعدد الفئات الموجه لها التدريب، بين: رؤساء الوحدات القروية، ونواب رؤساء المراكز، وسكرتيري مجالس المدن والأحياء، والعاملين بالإدارات المختلفة كشؤون العاملين، والشؤون الهندسية، وإدارات المشتريات، والشؤون القانونية، وإدارات المخازن، وإدارات الموازنة، وإدارات التخطيط والمتابعة، وإدارات أملاك الدولة، والعاملين بمكاتب خدمة المواطنين.



٢ - على الرغم من انخفاض نسبة المتدربات مقارنة بنسبة المتدربين، إلا أن نسبة المتدربات أخذت في التزايد المستمر، فقد ارتفعت هذه النسبة من ٦,٦٪ في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١٠,٥٪ في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ثم ارتفعت إلى حوالي ١٧,١٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

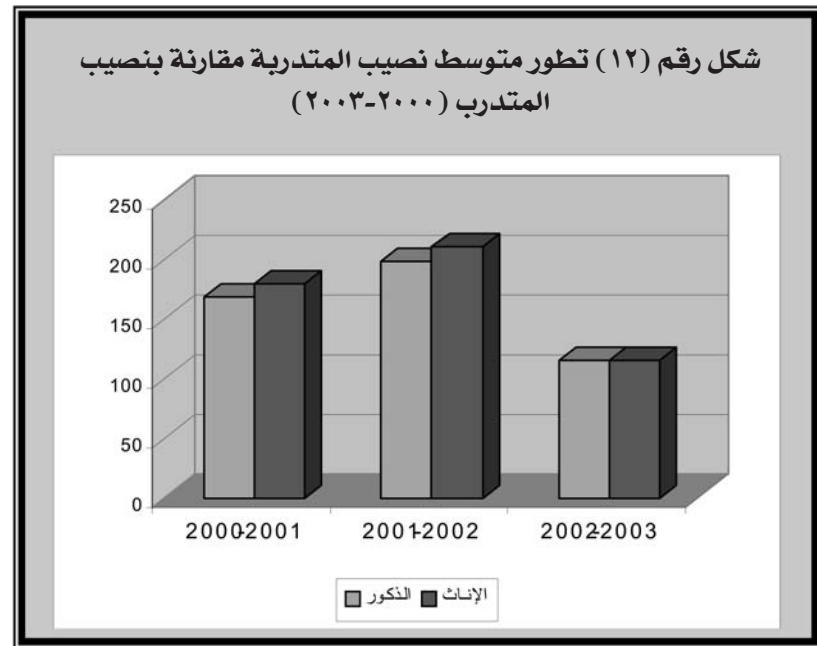
جدول رقم (٦)

توزيع أعداد المتدربين وفقاً للنوع خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة

الإجمالي	الذكور		الإناث		النوع السنة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
١٩٧٣	٩٤,٤٪	١٨٦٢	٥,٦٪	١١١	٢٠٠١-٢٠٠٠
٢٧٥٠	٨٩,٥٪	٢٤٦٢	١٠,٥٪	٢٨٨	٢٠٠٢-٢٠٠١
٢٥٩٩	٨٢,٩٪	٢١٥٥	١٧,١٪	٤٤٤	٢٠٠٣-٢٠٠٢
٧٣٢٢	٨٨,٥٪	٦٤٧٩	١١,٥٪	٨٤٣	الإجمالي

المصدر: لجنة المرأة - وزارة التنمية المحلية

يتضح من الجدول السابق ما يلي: بلغ متوسط نصيب المتدربة الواحدة خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ١٧٩ جنيه مقابل ١٦٧,٢ جنيه للمتدرب الواحد، ثم ارتفع نصيب المتدربة الواحدة خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حوالي ٢٠٩,٤ جنيه مقابل ١٩٨,٢ جنيه، ثم انخفض هذا النصيب خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ليصل إلى حوالي ١١٤,٨ جنيه للمتدربة مقابل ١١٥,٥ جنيه للمتدرب . ويمكن توضيح تطور متوسط نصيب المتدربة مقارنة بنصيب المتدرب خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة من خلال الشكل التالي:



سادساً - قروض صندوق التنمية المحلية لمشروعات المرأة:

يهدف صندوق التنمية المحلية بوزارة التنمية المحلية إلى توفير القروض المطلوبة لتمويل المشروعات الاقتصادية ذات العائد المالي التي تنفذ على المستوى المحلي بعد الدراسة الإيجابية لجداولها من خلال أرصده المخصصة للإقراض. وبصفة عامة يمنح الصندوق قروضه من خلال الوحدات المحلية إلى الأفراد الطبيعيين من الشباب وغيرهم، وكذا شركات الأفراد الذين يعملون أو يستفيدون مباشرة من المشروع الذي يتم تمويله، والجمعيات التعاونية الإنتاجية المسجلة والمشهرة قانوناً، والتي تقع تحت الإشراف المباشر لجهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي.

يقوم الصندوق على نفقته بإعداد دراسة جدوى للمشروع ويوافق على قبول إقراضه وفق الاعتبارات التالية:

- أن تغطي عوائد المشروع أقساط سداد القرض بعد سداد تكاليف التشغيل.
- أن يتيح فرص عمل أكثر خاصة للشباب والمرأة.
- أن يتيح فرصاً للتكامل مع مشروعات تنموية أخرى على النطاق المحلي.
- تكون الأولوية للمشروع الأقل في التكلفة الاستثمارية لفرصة العمل الواحدة.
- تكون الأولوية للمشروع الأقصر في استرداد القرض.
- تكون الأولوية للمشروع الأكثر محافظة على البيئة.

ولا تتجاوز قيمة القرض ٨٠٪ من قيمة الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ المشروع، ويقوم طالب القرض بتدبير النسبة الباقية ذاتياً.

وبالنظر إلى قروض التنمية المحلية لمشروعات المرأة نلاحظ ما يلي:

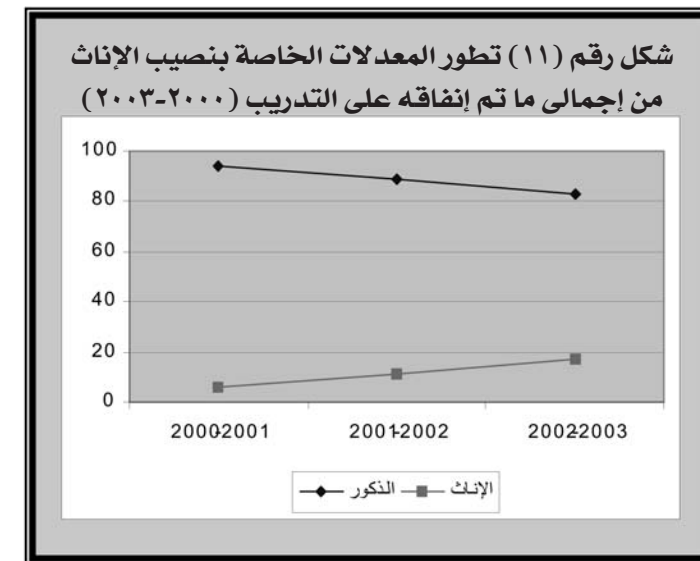
١ - بلغ إجمالي القروض المقدمة من صندوق التنمية المحلية خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حوالي ١٣٩٩٣٦٧٥ جنيه، تم من خلالها تمويل ٩٠٢٢ مشروعاً للمرأة. ويوضح الجدول التالي توزيع هذه القروض خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة .

جدول رقم (٧) توزيع المبالغ التي تم إنفاقها على التدريب (بالجنيه)

النوع السنة	الذكور		الإناث	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
٢٠٠١-٢٠٠٠	٩٤٪	٣١١٢٦٤	٦٪	١٩٨٦٨
٢٠٠٢-٢٠٠١	٨٩٪	٤٨٧٩٣٣	١١٪	٦٠٣٠٦
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٨٣٪	٢٤٨٩٥٧	١٧٪	٥٠٩٩١
الإجمالي	٨٨,٩٪	١٠٤٨١٥٤	١١,١٪	١٣١١٦٥

المصدر: لجنة المرأة - وزارة التنمية المحلية.

ويمكن توضيح تطور نصيب الإناث من إجمالي ما تم إنفاقه على التدريب خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة من خلال الشكل التالي:

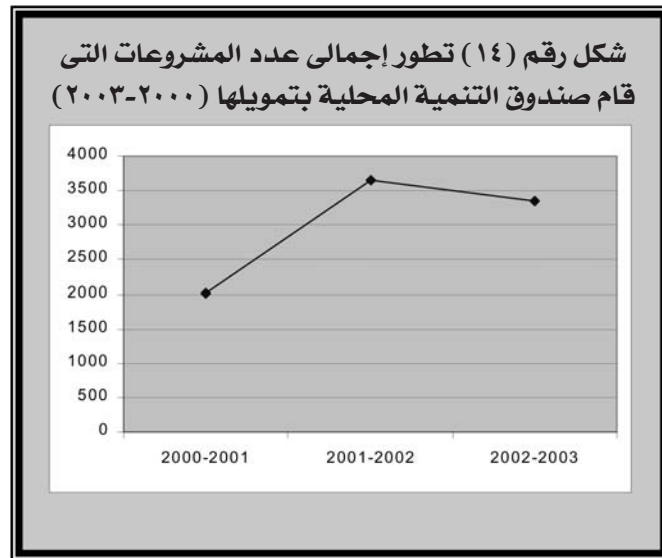


٥ - على الرغم من انخفاض عدد المتدربات مقارنة بعدد المتدربين خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة، إلا أن نصيب المتدربة الواحدة من الإنفاق على التدريب يعتبر أكبر من نصيب المتدرب، وهذا ما يمكن التعرف عليه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٨) تطور نصيب المتدربة من الإنفاق على التدريب (بالجنيه)

السنة	الذكور			الإناث		
	نصيب الفرد	المبلغ	العدد	نصيب الفرد	المبلغ	العدد
٢٠٠١-٢٠٠٠	١٦٧,٢	٣١١٢٦٤	١٨٦٢	١٩٧	١٩٨٦٨	١١١
٢٠٠٢-٢٠٠١	١٩٨,٢	٤٨٧٩٣٣	٢٤٦٢	٢٠٩,٤	٦٠٣٠٦	٢٨٨
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١١٥,٥	٢٤٨٩٥٧	٢١٥٥	١١٤,٨	٥٠٩٩١	٤٤٤
الإجمالي	١٦١,٨	١٠٤٨١٥٤	٦٤٩٧	١٥٥,٦	١٣١١٦٥	٨٤٣

المصدر: لجنة المرأة - وزارة التنمية المحلية.



٢ - من حيث توزيع مشروعات المرأة التي قام صندوق التنمية المحلية بتمويلها خلال الأعوام الثلاثة على مستوى المحافظات المختلفة، يمكن رصد عدة ملاحظات أساسية كما يلي :

● تأتي محافظة سوهاج في مقدمة المحافظات التي استفادت من القروض التي يقدمها صندوق التنمية المحلية خلال السنوات الثلاث موضع الاهتمام، حيث بلغ عدد المشروعات المستفيدة من هذه القروض حوالي ٢٠٢٦ مشروعاً، وهو ما يعادل حوالي ٢٢,٤٦٪ من إجمالي عدد مشروعات المرأة المستفيدة من القروض على مستوى الجمهورية .

● تأتي محافظة المنوفية في المرتبة الثانية من حيث الاستفادة من قروض صندوق التنمية المحلية خلال السنوات الثلاث موضع الاهتمام ، حيث بلغ إجمالي عدد المشروعات في هذه المحافظة حوالي ١٥٥٨ مشروعاً، وهو ما يعادل حوالي ١٧,٢٧٪ من إجمالي عدد مشروعات المرأة . ثم تأتي محافظة الوادي الجديد في المرتبة الثالثة، حيث بلغ عدد المشروعات حوالي ١٣٥١ مشروعاً، وهو ما يعادل حوالي ١٤,٩٦٪ .

● تعتبر محافظة مرسى مطروح أقل المحافظات على الإطلاق من حيث الاستفادة من قروض صندوق التنمية المحلية خلال السنوات الثلاث موضع الاهتمام، حيث لم يتجاوز عدد المشروعات المستفيدة من قروض هذا الصندوق مشروعين فقط، وهو ما يعادل حوالي ٠,٠٢٪ من إجمالي عدد المشروعات المستفيدة من قروض الصندوق.

ومن المفترض أن تعكس التفاوتات بين المحافظات المختلفة تفاوت الاحتياجات بين هذه المحافظات، حيث تُعتبر موافقة لجنة شروق بالوحدة المحلية شرطاً أساسياً للنظر في الموافقة على طلب القرض، على اعتبار أن هذه اللجنة هي الأكثر دراية بمدى جدوى المشروعات التي تستحق القرض استناداً لمعايير الجدوى الاقتصادية السابق بيانها، كما أن هذه اللجنة ومن خلال معابقتها للأوضاع المحلية تقدم تقاريرها عن المشروعات التي تحتاجها الوحدات المحلية، وتوصي بالمشروعات التي ينبغي أن تتوجه إليها القروض. ويوضح الجدول التالي توزيع المشروعات التي قام صندوق التنمية المحلية بتمويلها:

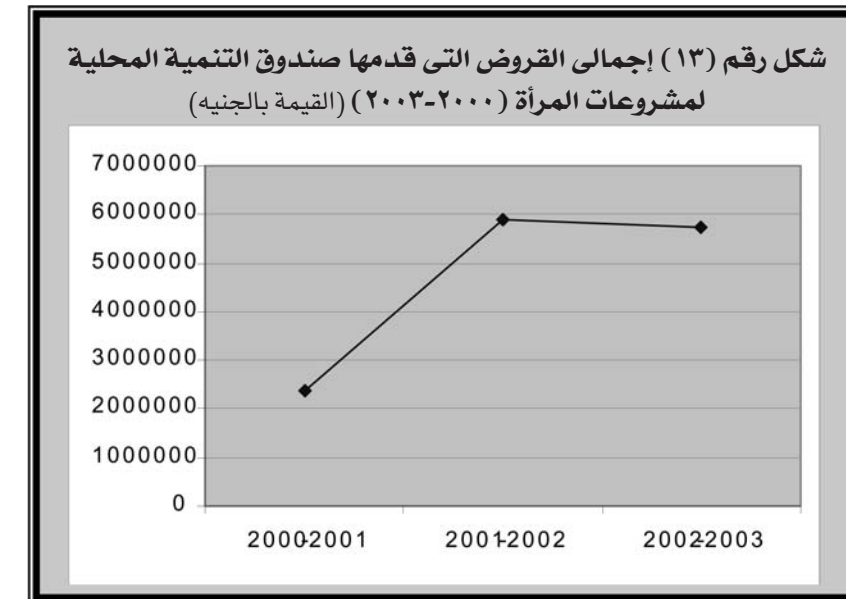
جدول رقم (٩)
إجمالي القروض المقدمة من صندوق التنمية المحلية
ومشروعات المرأة التي تم تمويلها

السنة	إجمالي القروض	عدد المشروعات	متوسط نصيب المشروع
٢٠٠١ - ٢٠٠٠	٢٣٧٠٤٧٥	٢٠٢٠	١١٧٣,٥
٢٠٠٢ - ٢٠٠١	٥٨٨٥١٠٠	٣٦٥٥	١٦١٠,٢
٢٠٠٣ - ٢٠٠٢	٥٧٣٨١٠٠	٣٣٤٧	١٧١٤,٤
الإجمالي	١٣٩٩٣٦٧٥	٩٠٢٢	١٥٥١,١

المصدر : الديوان العام - وزارة التنمية المحلية

يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

● بلغ إجمالي القروض المقدمة من صندوق التنمية المحلية لمشروعات المرأة أقصاها خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، حوالي ٥,٨٨٥,١٠٠ جنيه، في حين بلغ هذا الإجمالي أدناه خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، حوالي ٢٣٧٠٤٧٥ جنيه .



● بلغ عدد مشروعات المرأة التي تم تمويلها من قبل صندوق التنمية المحلية أقصاه خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، حوالي ٣٦٥٥ مشروعاً، في حين بلغ هذا العدد أدناه خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، حوالي ٢٠٢٠ مشروعاً. ويمكن توضيح تطور إجمالي عدد المشروعات التي قام صندوق التنمية المحلية بتمويلها خلال الأعوام الثلاثة موضع الدراسة من خلال الشكل التالي:

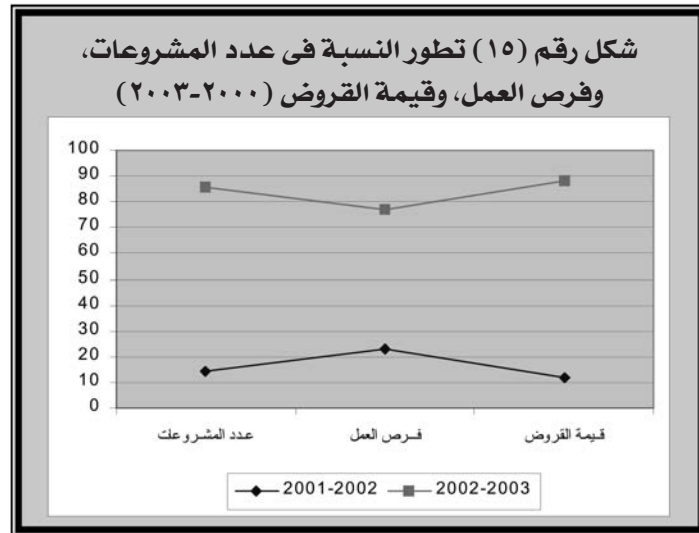
جدول رقم (١١)
بيان مشروعات المرأة المعيلة خلال العامين موضع الدراسة

الإجمالي	٢٠٠٣/٢٠٠٢		٢٠٠٢/٢٠٠١		البيان السنة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
٣٩٣٠	٪٨٥,٦	٣٣٦٥	٪١٤,٤	٥٦٥	عدد المشروعات
٤٤٧٣	٪٧٧,٣	٣٤٥٧	٪٢٢,٧	١٠١٦	فرص العمل
٦٤٩٦٣٥٠	٪٨٨,٣	٥٧٣٨١٠٠	٪١١,٧	٧٥٨٢٥٠	قيمة القروض بالجنيه

المصدر: الديوان العام - وزارة التنمية المحلية

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ١ - بلغ إجمالي عدد مشروعات المرأة المعيلة خلال العامين موضع الدراسة حوالي ٣٩٣٠ مشروعاً، تم تنفيذ ٥٦٥ مشروعاً خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، بنسبة تصل إلى حوالي ١٤,٤٪ من إجمالي عدد المشروعات، في حين بلغ عدد المشروعات التي تم تنفيذها خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حوالي ٣٣٦٥ مشروعاً، بنسبة تصل إلى حوالي ٨٥,٦٪ أي أن عدد مشروعات المرأة المعيلة على مستوى الجمهورية قد شهد تزايداً ملحوظاً خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقارنة بعام ٢٠٠٢/٢٠٠١، حيث بلغت نسبة الزيادة في عدد هذه المشروعات حوالي ٥٠٠٪.
- ٢ - بلغ إجمالي عدد فرص العمل التي تم توفيرها من خلال مشروعات المرأة المعيلة خلال العامين موضع الدراسة حوالي ٤٤٧٣ فرصة عمل، حيث تم توفير حوالي ١٠١٦ فرصة عمل خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، بنسبة تصل إلى حوالي ٢٢,٧٪ من إجمالي عدد فرص العمل، في حين تم توفير ٣٤٥٧ فرصة عمل خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، بنسبة تصل إلى حوالي ٧٧,٣٪. أي أن عدد فرص العمل التي تم توفيرها من خلال مشروعات المرأة المعيلة على مستوى الجمهورية قد شهد تزايداً ملحوظاً خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقارنة بعام ٢٠٠٢/٢٠٠١، حيث بلغت نسبة الزيادة في عدد فرص العمل حوالي ٢٤٠٪.
- ٣ - بلغ إجمالي القروض المقدمة لمشروعات المرأة المعيلة خلال هذين العامين حوالي ٦,٤٩٦,٣٥٠ جنيه. فقد تم تقديم حوالي ٧٥٨,٢٥٠ جنيه خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، بنسبة تصل إلى حوالي ١١,٧٪ من إجمالي القروض، في حين تم تقديم حوالي ٥,٧٣٨,١٠٠ جنيه خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، بنسبة تصل إلى حوالي ٨٨,٣٪. أي أن إجمالي القروض التي تم تقديمها لمشروعات المرأة المعيلة على مستوى الجمهورية قد شهد تزايداً ملحوظاً خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقارنة بعام ٢٠٠٢/٢٠٠١، حيث بلغت نسبة الزيادة في هذه القروض حوالي ٦٥٠٪.



- ٤ - من حيث توزيع مشروعات المرأة المعيلة على مستوى المحافظات المختلفة، يمكن رصد عدة ملاحظات أساسية:
 - تأتي محافظة المنوفية في مقدمة المحافظات من حيث ارتفاع قيمة القروض الموجهة لمشروعات المرأة المعيلة خلال العامين

جدول رقم (١٠)
توزيع المشروعات التي قام صندوق التنمية المحلية بتمويلها وفقاً للمحافظات المختلفة

المحافظة	٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٠٠٣-٢٠٠٢	الإجمالي	النسبة
البحر الأحمر	٤	١	٠	٥	٠,٠٦
السويس	٣	٠	٠	٣	٠,٠٣
بور سعيد	١٠	٣	٢	١٥	٠,١٧
الإسماعيلية	٧	٣١	١٥	٥٣	٠,٥٩
بني سويف	١٣	٢	٠	١٥	٠,١٧
أسوان	١٠	٢١٧	٤٤	٢٧١	٣,٠
قنا	٤٨	١٣٤	١٣٥	٣١٧	٣,٥١
الدقهلية	١٩٦	١٥٣	٣١٣	٦٦٢	٧,٣٤
سوهاج	٤٤٦	٨٣٦	٧٤٤	٢٠٢٦	٢٢,٤٦
الوادي الجديد	٦١٥	٦٤٨	٨٨	١٣٥١	١٤,٩٦
أسيوط	١٠١	٢٦٨	٢٩١	٦٦٠	٧,٣٢
الفيوم	٤٥	٧٨	٧٣	١٩٦	٢,١٧
المنيا	٤٢	٨٢	٣٨	١٦٢	١,٨
الشرقية	٢٠٢	٣١	١٩	٢٥٢	٢,٧٨
الجيزة	٧	١٢	٦	٢٥	٠,٢٨
القليوبية	٦١	١٠	٠	٧١	٠,٧٩
الغربية	٤١	٤٧	٢٤٥	٣٣٣	٣,٦٩
المنوفية	١٦	٦٠٣	٩٣٩	١٥٥٨	١٧,٢٧
الإسكندرية	١٤	٥٠	٤٢	١٠٦	١,١٧
مرسي مطروح	١	٠	١	٢	٠,٠٢
كفر الشيخ	٨٧	٢٤٧	٢٣٥	٥٦٩	٦,٣١
دمياط	٠	٤	٢٢٢	٢٢٦	٠,٢٩
البحيرة	١٦	٢٠	١٦	٥٢	٠,٥٨
مدينة الأقصر	٣٥	١٧٨	٧٩	٢٩٢	٣,٢٤
الإجمالي	٢٠٢٠	٣٦٥٥	٣٣٤٧	٩٠٢٢	١٠٠

المصدر: الديوان العام - وزارة التنمية المحلية

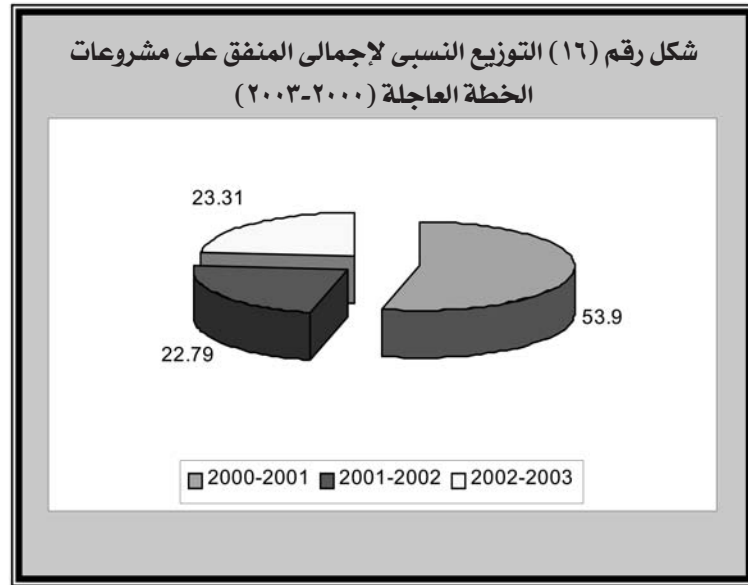
سابعاً - مشروعات المرأة المعيلة

بدأ مشروع المرأة المعيلة عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ في خمس عشرة محافظة على مستوى الجمهورية، ثم ارتفع عدد هذه المحافظات في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ليصل إلى إحدى وعشرين محافظة. لذا فإن التحليل سوف يقتصر على عامي ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٢٠٠٣/٢٠٠٢. يوضح الجدول التالي بيان بمشروعات المرأة المعيلة خلال العامين موضع الدراسة.

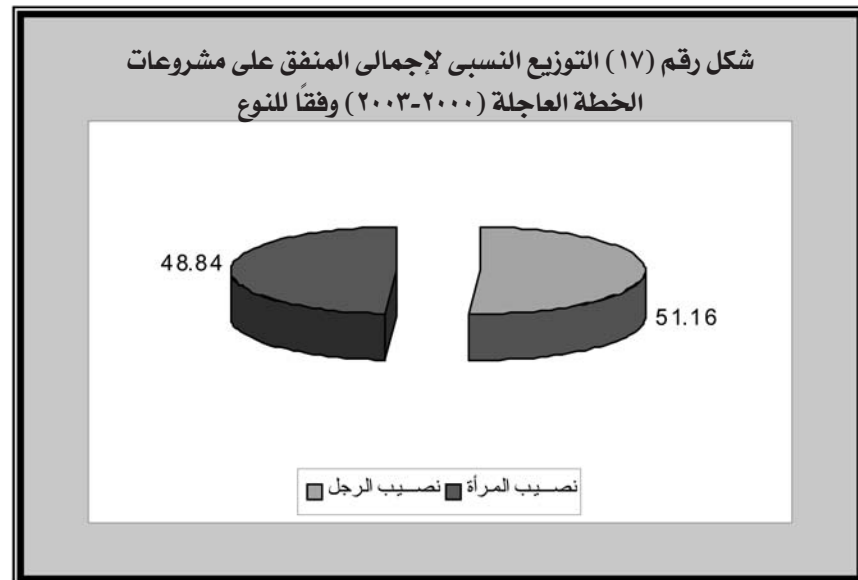
ثامناً، مشروعات الخطة العاجلة

وهي تتضمن المخصصات المالية المعتمدة لتنفيذ مشروعات ملحة في المجالات المختلفة، ويلاحظ على بيانات الخطة العاجلة للوزارة في السنوات محل الدراسة ما يلي:

١ - بلغ إجمالي المنصرف على مشروعات الخطة العاجلة خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حوالي ٢١٤٣٥٠٤,٧ جنية، تم إنفاق حوالي ١١٥٥٤١٩,٢ جنية خلال العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠، وهو ما يعادل حوالي ٥٣,٩٪ من إجمالي المنصرف على مشروعات الخطة العاجلة خلال الأعوام الثلاثة. وتم إنفاق حوالي ٤٨٨٤٠٨,٥ جنية خلال العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠١، وهو ما يعادل حوالي ٢٢,٧٩٪ من الإجمالي. وأخيراً، تم إنفاق حوالي ٤٩٩٦٧٧ جنية خلال العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وهو ما يعادل حوالي ٢٣,٣١٪ من الإجمالي.



٢ - وفقاً لبيانات الأمانة العامة للإدارة المحلية بالوزارة، فلقد بلغ إجمالي نصيب المرأة من المنصرف على مشروعات الخطة العاجلة خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حوالي ١٠٤٦٧٩١,٣٨ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٤٨,٨٤٪ من إجمال المنصرف، في حين بلغ نصيب الرجل حوالي ١٠٩٦٧١٣,٣٢ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٥١,١٦٪ من إجمالي المنصرف. ويمكن توضيح التوزيع النسبي لإجمالي نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة خلال الأعوام الثلاثة موضع الدراسة وفقاً للنوع من خلال الشكل التالي:



موضع الدراسة، حيث بلغ إجمالي هذه القروض حوالي ١,٥٦٥,١٠٠ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٢٤,١٪ من إجمالي القروض الموجهة لمشروعات المرأة المعيلة. أى أن محافظة المنوفية تستأثر بحوالي ربع إجمالي القروض الموجهة لمشروعات المرأة المعيلة.

تأتى محافظة سوهاج فى المرتبة الثانية من حيث القروض الموجهة لمشروعات المرأة المعيلة خلال العامين موضع الدراسة، حيث بلغ إجمالي هذه القروض حوالي ١٣٩٥٥٥٠ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٢١,٥٪ من إجمالي القروض. ثم تأتى محافظة أسيوط فى المرتبة الثالثة، حيث بلغ إجمالي القروض فى هذه المحافظة حوالي ٦٣٨٣٠٠ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٩,٨٪ ثم محافظة الدقهلية فى المرتبة الرابعة حيث بلغ إجمالي القروض فى هذه المحافظة حوالي ٦١٤٧٠٠ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٩,٥٪. ومن ثم يمكن القول بأن هذه المحافظات الأربع تستأثر بحوالي ٦٥٪ من إجمالي القروض الموجهة لمشروعات المرأة المعيلة، فى حين لم يتجاوز نصيب الـ ١٨ محافظة الأخرى حوالي ٣٥٪.

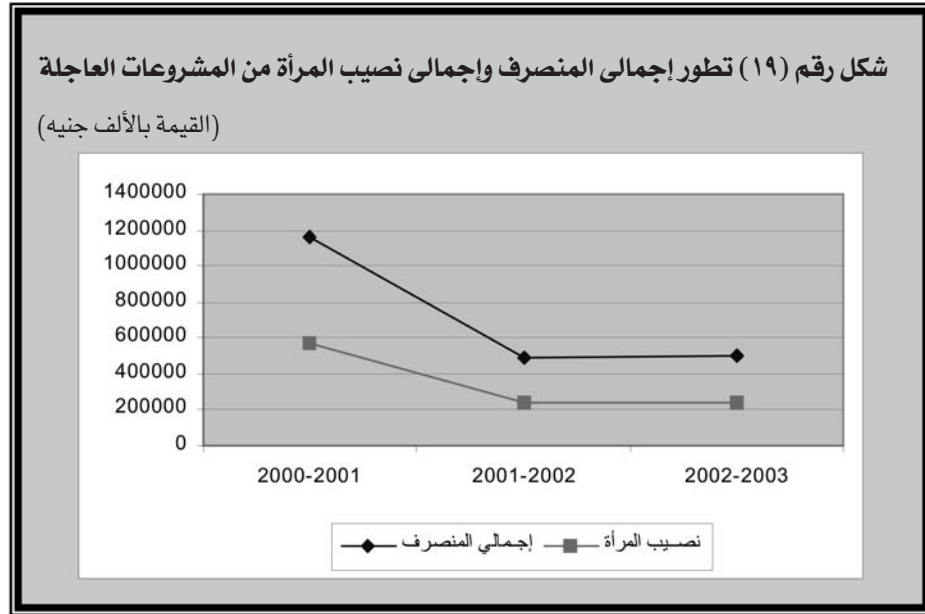
تعتبر محافظة مرسى مطروح أقل المحافظات على الإطلاق من حيث الاستفادة من قروض مشروعات المرأة المعيلة خلال العامين موضع الدراسة، حيث بلغ إجمالي القروض الموجهة لهذه المحافظة حوالي ١٥٠٠ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٠,٠٢٪ من إجمالي القروض.

وجود تباين فى حجم القروض الموجهة لمشروعات المرأة المعيلة بين المحافظات المختلفة، حيث بلغت نسبة القروض فى محافظة المنوفية ٢٤,١٪ من إجمالي القروض، في حين لم تتجاوز هذه النسبة فى مرسى مطروح حوالي ٠,٠٢٪، وفى محافظة بورسعيد ٠,٠٣٪. ويوضح الجدول التالي توزيع مشروعات المرأة المعيلة فى العامين وفقاً للمحافظات المختلفة:

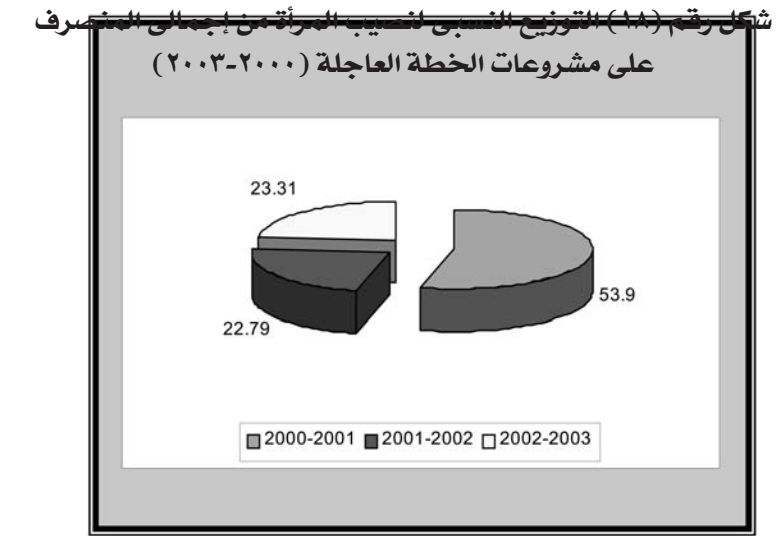
جدول رقم (١٢) توزيع مشروعات المرأة المعيلة خلال العامين موضع الدراسة وفقاً للمحافظات المختلفة

المحافظة	نصيب المرأة بالألف جنيه	النسبة	الترتيب
المنوفية	١٥٦٥١٠٠	٢٤,٠٩١	الأول
سوهاج	١٣٩٥٥٥٠	٢١,٤٨٢	الثاني
أسيوط	٦٣٨٣٠٠	٩,٨٢٦	الثالث
الدقهلية	٦١٤٧٠٠	٩,٤٦٢	الرابع
الغربية	٤٠١١٥٠	٦,١٧٥	الخامس
كفر الشيخ	٣٧٥٢٥٠	٥,٧٧٧	السادس
أسوان	٢٥٣٥٠٠	٣,٩٠٢	السابع
الوادي الجديد	٢٥٣٠٠٠	٣,٨٩٥	الثامن
قنا	٢٣٧٧٠٠	٣,٦٥٩	التاسع
الفيوم	١٧٠٤٥٠	٢,٦٢٤	العاشر
المنيا	١٤٧٠٥٠	٢,٢٦٤	الحادي عشر
مدينة الأقصر	١٢٦٥٠٠	١,٩٤٧	الثاني عشر
القاهرة	٨٩٧٠٠	١,٣٨١	الثالث عشر
الإسكندرية	٦٣٢٥٠	٠,٩٧٤	الرابع عشر
الشرقية	٦٢٧٥٠	٠,٩٦٦	الخامس عشر
البحيرة	٤٠٨٥٠	٠,٦٢٨	السادس عشر
دمياط	٣٠٨٠٠	٠,٤٧٤	السابع عشر
الإسماعيلية	١٧٧٥٠	٠,٢٧٣	الثامن عشر
الجيزة	٦٥٠٠	٠,١	التاسع عشر
بني سويف	٣٠٠٠	٠,٠٤٦	العشرون
بورسعيد	٢٠٠٠	٠,٠٣١	الحادي والعشرون
مرسى مطروح	١٥٠٠	٠,٠٢٣	الثاني والعشرون
الإجمالي	٦٤٩٦٣٥٠	١٠٠	

٣ - بلغ إجمالي نصيب المرأة من المنصرف على مشروعات الخطة العاجلة خلال الأعوام الثلاثة أقصاه خلال العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، حيث بلغ ٥٦٣٧١٩,٩١٥ جنيه ، وهو ما يعادل حوالي ٥٣,٨٥٪ من إجمالي نصيب المرأة خلال هذه الفترة، في حين بلغ هذا النصيب أدناه خلال العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، حيث بلغ ٢٣٨٨١٣,٤٧٤ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ٢٢,٨١٪ من إجمالي نصيب المرأة خلال هذه الفترة. ويمكن توضيح التوزيع النسبي لنصيب المرأة من إجمالي المنصرف على مشروعات الخطة العاجلة خلال الأعوام الثلاثة موضع الدراسة من خلال الشكل التالي:



٤ - يكاد يكون هناك نوع من الثبات في إجمالي نصيب المرأة من المشروعات العاجلة خلال الأعوام الثلاثة على مستوى المحافظات المختلفة، يوضح الجدول التالي توزيع إجمالي نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة خلال الأعوام الثلاثة وفقاً للمحافظات المختلفة في جمهورية مصر العربية :



٥ - من حيث نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة خلال الأعوام الثلاثة على مستوى المحافظات المختلفة، يوضح الجدول التالي توزيع إجمالي نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة خلال الأعوام الثلاثة وفقاً للمحافظات المختلفة في جمهورية مصر العربية :

جدول رقم (١٣) إجمالي المنصرف ونصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة

القيمة بالآلاف جنيه

السنة	إجمالي المنصرف	نصيب المرأة	النسبة
٢٠٠١-٢٠٠٠	١١,١٥٥,٤١٩,٢	٥٦٣,٧١٩,٩١٥	٥٣,٧٩٪
٢٠٠٢-٢٠٠١	٤٨٨,٤٠٨,٥	٢٣٨,٨١٣,٤٧٤	٤٨,٩٪
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٤٩٩,٦٧٧	٢٤٤,٢٥٧,٩٩١	٤٨,٨٨٪
الإجمالي	٢,١٤٣,٥٠٤,٧	١,٠٤٦,٧٩١,٣٨	٤٨,٨٤٪

المصدر : الأمانة العامة للإدارة المحلية - وزارة التنمية المحلية

يتضح من الجدول السابق، ما يلي:

● تأتي محافظة البحيرة في مقدمة المحافظات من حيث ارتفاع نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة خلال السنوات الثلاث موضع الاهتمام، حيث بلغ إجمالي نصيب المرأة في هذه المحافظة حوالي ٤٤١, ٤٤٥٩٩, ١٤٤ جنية، وهو ما يعادل حوالي ١٣, ٨٪ من إجمالي نصيب المرأة على مستوى الجمهورية، وهذا بلا شك يعكس الاهتمام المتزايد برفع مستوى المرأة في هذه المحافظة.

● تأتي محافظة الشرقية في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة خلال السنوات الثلاث موضع الاهتمام، حيث بلغ إجمالي نصيب المرأة في هذه المحافظة حوالي ٦٠٤, ١٠٨٧٣٠, ١٠٨٧٣٠ جنية، وهو ما يعادل حوالي ١٠, ٤٪ من إجمالي نصيب المرأة على مستوى الجمهورية. ثم تأتي محافظة الدقهلية في المرتبة الثالثة، حيث بلغ إجمالي نصيب المرأة في هذه المحافظة حوالي ٠, ٧٩, ١٠٠٠٨١ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٩, ٦٪. ثم محافظة المنيا في المرتبة الرابعة، حيث بلغ إجمالي نصيب المرأة في هذه المحافظة حوالي ٨٢٢, ٨٥٣٢٠, ٨٢٢ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٨, ٢٪، ثم محافظة الغربية في المرتبة الخامسة، حيث بلغ إجمالي نصيب المرأة في هذه المحافظة حوالي ٤٢٨, ٧٩٤٣٧, ٤٢٨ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٧, ٦٪.

● تعتبر محافظة السويس أقل المحافظات على الإطلاق من حيث نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة خلال السنوات موضع الاهتمام، حيث بلغ إجمالي نصيب المرأة في هذه المحافظة حوالي ٦٤٢, ٥٩٧ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٠, ٦٪ من إجمالي نصيب المرأة على مستوى الجمهورية، وهذا بلا شك يعكس ضعف الاهتمام برفع مستوى المرأة في هذه المحافظة.

● وجود تباين كبير في نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة بين المحافظات المختلفة، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة ما خُصص للمرأة في محافظة البحيرة حوالي ١٣, ٨٪ من إجمالي نصيب المرأة على مستوى الجمهورية، لم تتجاوز هذه النسبة في محافظة بورسعيد ١٩, ٠٪، وفي محافظة جنوب سيناء ١٥, ٠٪، وفي محافظة السويس ٠, ٦٪، وهذا يتطلب إعادة النظر في توزيع مشروعات الخطة العاجلة التي تستفيد منها المرأة بالشكل الذي يحقق إعادة النظر في توزيع هذه المشروعات بين المحافظات المختلفة، ووفقاً لظروف كل محافظة.

● من حيث تطور نصيب المرأة، من مشروعات الخطة العاجلة في محافظة البحيرة، باعتبارها من أعلى المحافظات من حيث نصيب المرأة، خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة.

يتضح من الجدول اللاحق أن نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة في محافظة البحيرة في تناقص مستمر من عام لآخر، فقد بلغ أقصاه خلال عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ (حوالي ٥٩٧, ٧٦٩٨١ جنية)، وتناقص إلى ٤٠٨٨٦, ٨٧٤ جنية خلال عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ ثم تناقص إلى ٢٦٧٣٠, ٩٧ جنية خلال عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

جدول رقم (١٥)

تطور نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة في محافظة البحيرة

القيمة بالآلاف جنية

السنة	نصيب المرأة	النسبة
٢٠٠١-٢٠٠٠	٧٦,٩٨١,٥٩٧	٥٣,٢٤٪
٢٠٠٢-٢٠٠١	٤٠,٨٨٦,٨٧٤	٢٨,٢٧٪
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٦,٧٣٠,٩٧	١٨,٤٩٪
الإجمالي	١٤٤,٥٩٩,٤٤١	١٠٠٪

المصدر: الأمانة العامة للإدارة المحلية.

جدول رقم (١٤)

توزيع إجمالي نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة وفقاً للمحافظات المختلفة

القيمة بالآلاف جنية

المحافظة	نصيب المرأة	النسبة	الترتيب
القاهرة	١٧٤٩٩,٦٥٢٢	١,٦٧٢	السادس عشر
البحيرة	٢٦٥٥,٥٤٨	٠,٢٥٤	الرابع والعشرون
البحر الأحمر	٢٨٠٩,٦٢	٠,٢٦٨	الثالث والعشرون
السويس	٥٩٧,٦٤٢	٠,٠٥٧	السابع والعشرون
بورسعيد	١٩٥٥,١٩٢	٠,١٨٧	الخامس والعشرون
الإسماعيلية	٦٤١٦,٩٣٩	٠,٦١٣	الحادي والعشرون
بني سويف	٤٩١٠,٧٠٠٩	٤,٦٩١	التاسع
أسوان	١٣٠٧٥,٧٤٦٥	١,٢٤٩	التاسع عشر
قنا	٣٨٥٥٠,٢٢٥٥	٣,٦٨٣	الثاني عشر
جنوب سيناء	١٤٩٦,٦٥٨٧	٠,١٤٣	السادس والعشرون
شمال سيناء	١٧٤١٥,٩١٥٨	١,٦٦٤	السابع عشر
الدقهلية	١٠٠٠٨١,٠٧٩	٩,٥٦١	الثالث
سوهاج	٥٧٥٣٠,٦٤٤	٥,٤٩٦	السابع
الوادي الجديد	٤١٠٥,٦٩٨	٠,٣٩٢	الثاني والعشرون
أسيوط	٥١٢٦٨,٩٨٢	٤,٨٩٨	الثامن
الفيوم	٣٨٠٣٧,٢١٢	٣,٦٣٤	الثالث عشر
المنيا	٨٥٣٢٠,٨٢٢	٨,١٥١	الرابع
الشرقية	١٠٨٧٣٠,٦٠٤	١٠,٣٨٧	الثاني
الجيزة	٤٧٠٨٣,٧٧	٤,٤٩٧	العاشر
القليوبية	٢٦٤٨٣,٦٠٤٤	٢,٥٣	الرابع عشر
الغربية	٧٩٤٣٧,٤٢٨	٧,٥٨٩	الخامس
المنوفية	٦٣٨٢٧,١٥١	٦,٠٩٧	السادس
الإسكندرية	٧٦٨٥,١٦	٠,٧٣٤	العشرون
مرسى مطروح	١٣٥٦٤,١٣٥	١,٢٩٦	الثامن عشر
كفر الشيخ	٤٦١٧٢,٠٢٤	٤,٤١١	الحادي عشر
دمياط	٢١٢٨٣,٤٧٧	٢,٣٣	الخامس عشر
مدينة الأقصر	١٤٤٥٩٩,٤٧٧	١٣,٨١٣	الأول
الإجمالي	١٠٤٦٧٩١,٤٢	١٠٠	

المصدر: الأمانة العامة للإدارة المحلية - وزارة التنمية المحلية

جدول رقم (١٧)

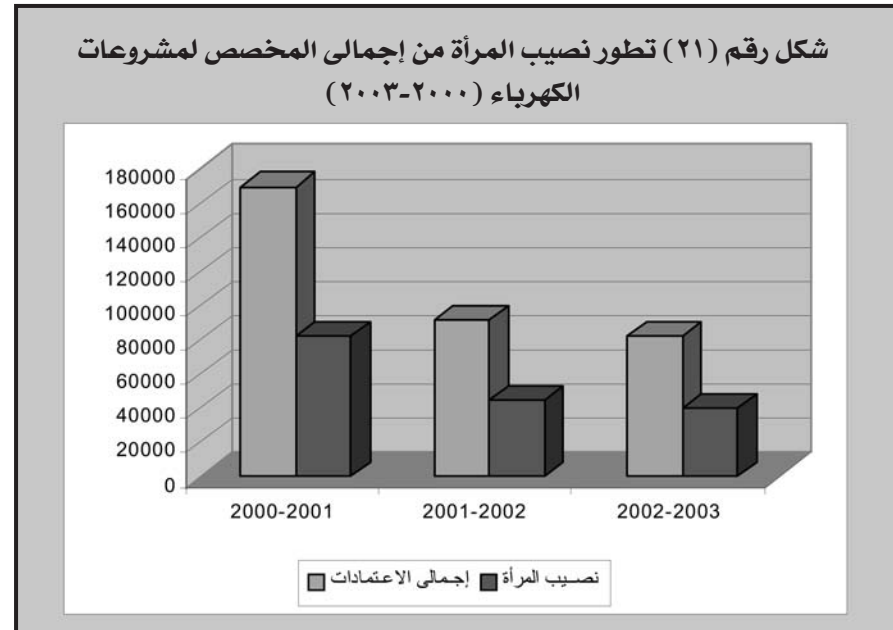
تطور إجمالي نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة في مجال الكهرباء

القيمة بالألف جنيه

السنة	إجمالي الاعتمادات	نصيب المرأة	النسبة
٢٠٠١-٢٠٠٠	١٦٩,٨٩٩,٦	٨٢,٨٤١	٤٨,٧٦٪
٢٠٠٢-٢٠٠١	٩١,٣٦٠	٤٤,٦٦٥,٨	٤٨,٨٩٪
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٨٢,٦٠٨,٨	٤٠,٢٧٨,٢	٤٨,٧٦٪
الإجمالي	٣٤٣٨٦٨,٤	١٦٧,٧٨٥	٤٨,٧٩٪

المصدر: الأمانة العامة للإدارة المحلية - وزارة التنمية المحلية

● على الرغم من التناقص المستمر في إجمالي الاعتمادات المخصصة في الخطة العاجلة لمجال الكهرباء، إلا أن النسب الخاصة بنصيب المرأة من هذه الاعتمادات تكاد تكون واحدة؛ وذلك لاعتماد الحساب في هذه البيانات على نسبة النساء من السكان في السنوات محل الدراسة لصعوبة الفصل بين المستفيدين من هذه الاعتمادات وفقاً للنوع، ونظراً للتغير الطفيف في هذه النسب عبر هذه السنوات فإن نسبة استفادة المرأة لم تختلف كثيراً، بل تكاد تكون واحدة. ويمكن توضيح تطور نصيب المرأة من إجمالي المخصص لمشروعات الكهرباء خلال السنوات الثلاثة من خلال الشكل التالي:



٧ - من حيث تطور نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة في محافظة السويس، باعتبارها أقل المحافظات من حيث نصيب المرأة، خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة، يتضح من الجدول التالي أن هناك تبايناً كبيراً في نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة في محافظة السويس، ففي الوقت الذي بلغ فيه هذا النصيب حوالي ٤٨٧ ألف جنيه خلال عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ نسبة ٨١,٤٩٪ لم يتجاوز هذا المبلغ ٥٥,٢٧٢ ألف جنيه في عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠١ بنسبة ٩,٢٥٪.

جدول رقم (١٦)

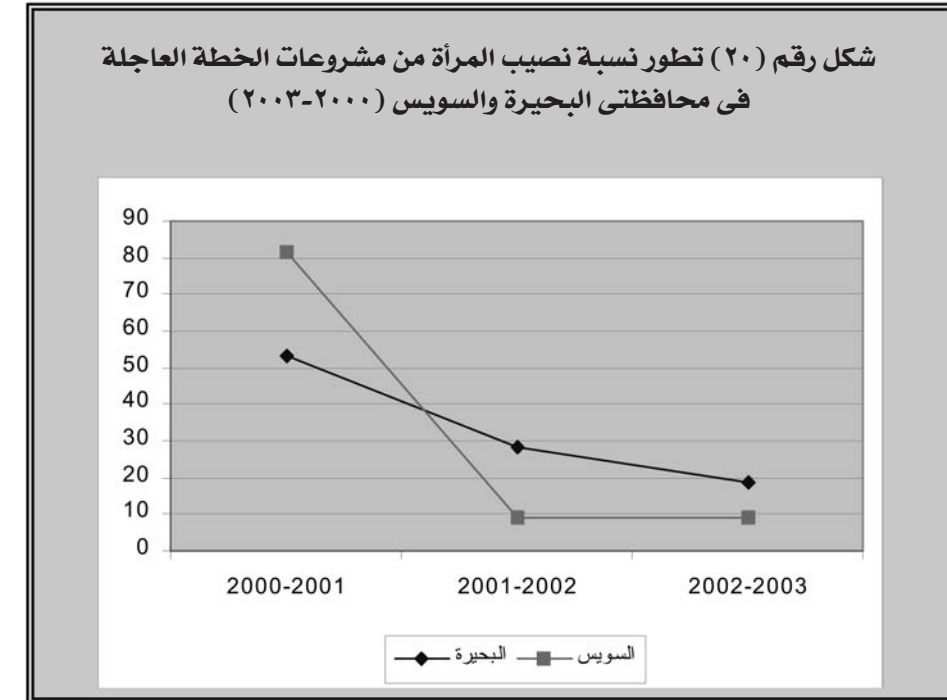
تطور نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة في محافظة السويس

القيمة بالألف جنيه

السنة	نصيب المرأة	النسبة
٢٠٠١-٢٠٠٠	٤٨٧	٨١,٤٩
٢٠٠٢-٢٠٠١	٥٥,٢٧٢	٩,٢٥
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٥٥,٣٧	٩,٢٦
الإجمالي	٥٩٧,٦٤٢	١٠٠

المصدر: الأمانة العامة للإدارة المحلية.

ويمكن توضيح تطور نسبة نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة خلال الأعوام الثلاثة في كل من محافظة البحيرة، والسويس من خلال الشكل التالي:



٨ - من حيث نصيب المرأة من الاعتمادات الموجهة لبعض الخدمات في الخطة العاجلة، سوف يتم التركيز هنا على نصيب المرأة من الاعتمادات الموجهة لمشروعات الكهرباء ومياه الشرب، وذلك على النحو التالي:

أ - مشروعات الكهرباء:

● بلغ إجمالي المخصص لمشروعات الكهرباء (تدعيم الشبكات والمعدات) في الخطة العاجلة خلال الأعوام الثلاثة حوالي ٣٤٣٨٦٨,٤ جنيه، كان نصيب المرأة منها حوالي ١٦٧٧٨٥ جنيه، وهو ما يعادل ٤٨,٧٩٪.

ب- مشروعات مياه الشرب:

● بلغ إجمالي المخصص لمشروعات مياه الشرب في الخطة العاجلة خلال الأعوام الثلاثة حوالي ٥١٠٨٤١,٧ جنيه، وكان نصيب المرأة منها حوالي ٢٤٩١٨٣,٣ جنيه، وهو ما يعادل ٤٨,٧٩٪ كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٨)

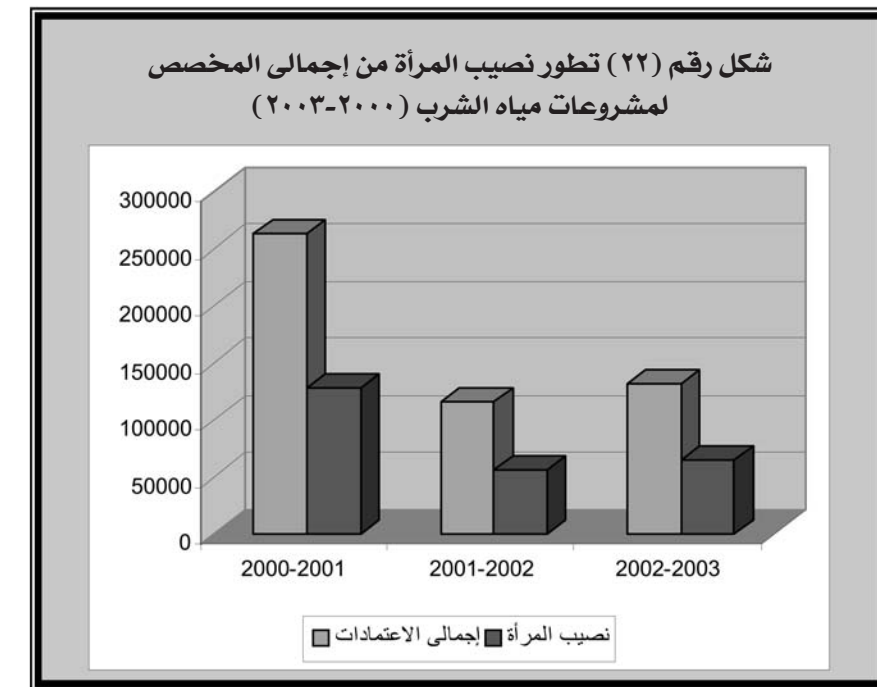
تطور إجمالي نصيب المرأة من مشروعات الخطة العاجلة في مجال مياه الشرب

القيمة بالآلاف جنيه

السنة	إجمالي الاعتمادات	نصيب المرأة	النسبة
٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٦٣٥٥٠,٣	١٢٨٤٠٨,٩	٤٨,٧٢
٢٠٠٢-٢٠٠١	١١٥٣٢٥	٥٦٣١١,١	٤٨,٨٣
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١٣١٩٦٦,٤	٦٤٤٦٣,٣	٤٨,٨٥
الإجمالي	٥١٠٨٤١,٧	٢٤٩١٨٣,٣	٤٨,٧٩

المصدر: الأمانة العامة للإدارة المحلية - وزارة التنمية المحلية

● على الرغم من التناقص المستمر في إجمالي الاعتمادات المخصصة في الخطة العاجلة لمجال مياه الشرب، إلا أن النسب الخاصة بنصيب المرأة في هذه الاعتمادات تكاد تكون واحدة، وذلك استناداً لنسبة النساء من السكان كما ذكرنا آنفاً. ويمكن توضيح تطور نصيب المرأة من إجمالي المخصص لمشروعات مياه الشرب خلال السنوات الثلاثة من خلال الشكل التالي:



تاسعاً - مشروعات الخطة الاستثمارية:

تمثل الخطة الاستثمارية الاعتمادات التي تدرج في الباب الثالث في ضوء مقترحات وتقديرات الجهات طبقاً لاحتياجاتها الفعلية لتنفيذ المشروعات الاستثمارية، ويتم ذلك في إطار خطة خمسية، ويوضح بها المخصص لكل عام من أعوام الخطة.

١ - بلغ إجمالي المنصرف على مشروعات الخطة الاستثمارية خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ حوالي ٩٢٠٩١١,٨ جنيه. ويوضح الجدول التالي توزيع هذا المبلغ على السنوات الثلاث موضع الدراسة، وعدد المحافظات المستفيدة منه:

جدول رقم (١٩)

توزيع المبالغ التي تم إنفاقها على مشروعات الخطة الاستثمارية وعدد المحافظات المستفيدة

القيمة بالآلاف جنيه

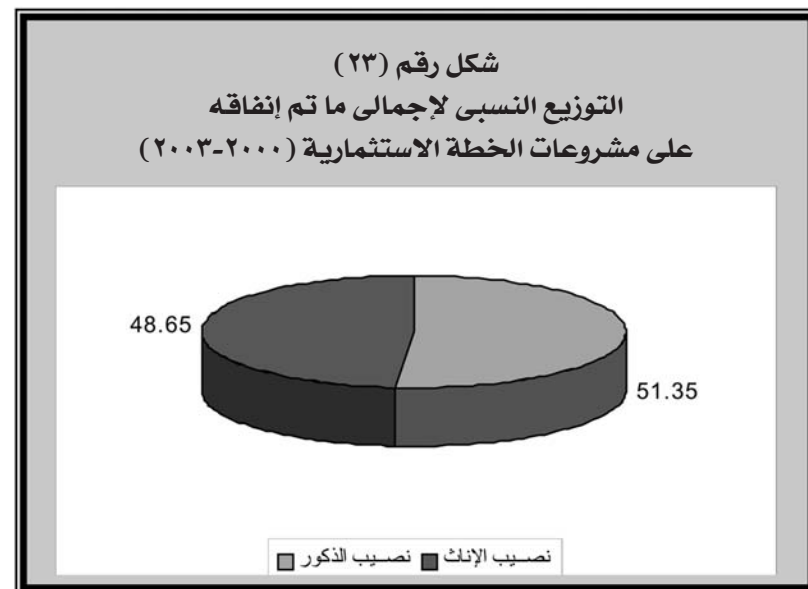
السنة	عدد المحافظات	إجمالي المنصرف	متوسط نصيب المحافظة
٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٧	٧٠٣٢٧٠	٢٦٠٤٧,٠٤
٢٠٠٢-٢٠٠١	١٠	٩٨٥٣٢,٤	٩٨٥٣,٢٤
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١٧	١١٩١٠٩,٤	٧٠٠٦,٤٤
الإجمالي	-	٩٢٠٩١١,٨	-

المصدر: لجنة المرأة بوزارة التنمية المحلية

يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

● تم إنفاق حوالي ٧٠٣٢٧٠ جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، استفادت منها ٢٧ محافظة، أي أن متوسط نصيب المحافظة الواحدة من مشروعات الخطة الاستثمارية قد تجاوز حوالي ٢٦٠٤٧ جنيه. وتم إنفاق حوالي ٩٨٥٣٢,٤ جنيه خلال العام المالي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، استفادت منه ١٠ محافظات. أي أن متوسط نصيب المحافظة الواحدة من مشروعات الخطة الاستثمارية تجاوز حوالي ٩٨٥٣ جنيه، وتم إنفاق حوالي ١١٩١٠٩,٤ جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، استفادت منه ١٧ محافظة، أي أن متوسط نصيب المحافظة الواحدة من مشروعات الخطة الاستثمارية تجاوز حوالي ٧٠٠٦ جنيه.

٢ - بلغ إجمالي نصيب المرأة من المنصرف على مشروعات الخطة الاستثمارية خلال الأعوام الثلاثة حوالي ١٧٢,٤٤٨.٣١ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ٤٨,٦٥٪ من إجمالي المنصرف، في حين بلغ نصيب الرجل حوالي ٦٢٨,٤٧٢٨٨١ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ٥١,٣٥٪ من إجمالي المنصرف. ويمكن توضيح التوزيع النسبي لإجمالي ما تم إنفاقه على مشروعات الخطة الاستثمارية خلال الأعوام الثلاثة من خلال الشكل التالي:



٣ - يكاد يكون هناك نوع من عدم التوازن في نصيب المرأة على مشروعات الخطة الاستثمارية خلال الأعوام الثلاثة، حيث بلغ نصيبها خلال العام الأول حوالي ١٢١,٣٤١٨٩٤ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ٧٦,٣٪ من إجمالي نصيب المرأة خلال هذه الفترة، ثم تناقص هذا المبلغ بشكل كبير جداً في العام الثاني ليصبح ٨٢١,٤٨٠٥٠ جنيه، وهو بذلك لم يتجاوز ١٠,٧٪، ثم ارتفع هذا المبلغ في العام الثالث ولكن بدرجة محدودة، ليصل إلى حوالي ٢٣,٥٨٠٨٥ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ١٣٪ من إجمالي نصيب المرأة خلال هذه الفترة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

٤ - يوضح الجدول التالي نصيب المرأة من مشروعات الخطة الاستثمارية:

جدول رقم (٢١)

توزيع إجمالي نصيب المرأة من مشروعات الخطة الاستثمارية وفقاً للمحافظات المختلفة

الترتيب	سنوات الاستفادة	إجمالي نصيب المرأة (القيمة بالألف جنيه)	متوسط نصيب المرأة في العام الواحد	المحافظة
الأول	٣	٦٩٩٤٩,٦٢	٢٣٣١٦,٥٤	القاهرة
السادس والعشرون	٢	٧٠١٣,٣	٣٥٠٦,٦٥	البحر الأحمر
الثاني والعشرون	١	٥٠٦٩,٦٧	٥٠٦٩,٦٧	السويس
الرابع عشر	١	٦٥٩٢,٨٨	٦٥٩٢,٨٨	بور سعيد
الثالث عشر	١	٦٩٩٧,٥٩	٦٩٩٧,٥٩	الإسماعيلية
الثامن	٢	١٧٩١١,٦٤٧	٨٩٥٥,٨٢٣	بني سويف
التاسع	٢	١٧٠٧١,٥٩	٨٥٣٥,٧٩٥	أسوان
الرابع	١	١٣٢٢٥,١٧	١٣٢٢٥,١٧	قنا
الرابع والعشرون	١	٤٦٥٧,٢٨	٤٦٥٧,٢٨	جنوب سيناء
الخامس عشر	١	٦٢٣١,٧٩	٦٢٣١,٧٩	شمال سيناء
الحادي والعشرون	٢	١٠٢٥١,٨٣	٥١٢٥,٩١٥	الدقهلية
الثالث	١	١٥٢٣٠,٤٨	١٥٢٣٠,٤٨	سوهاج
العاشر	١	٨٠٣٧,٥١	٨٠٣٧,٥١	الوادي الجديد
الثاني	١	١٨٩٩٧,٨٧	١٨٩٩٧,٨٧	أسيوط
الثاني عشر	٣	٢١٩٩٨,٢١	٧٣٣٢,٧٤	الفيوم
الحادي عشر	٢	١٥٦٦٠,٦٦	٧٨٣٠,٣٣	المنيا
التاسع عشر	٣	١٥٩٨٨,٥٨	٥٣٢٩,٥٣	الشرقية
السادس	٣	٣٥٤٣٢,٠٩	١١٨١٠,٧	الجيزة
السابع	٣	٢٩٥٢٤,٩٢	٩٨٤١,٦٤	القليوبية
الثامن عشر	٣	١٧٣٣٦,٠١	٥٥٧٧٨,٦٧	الغربية
الثالث والعشرون	٣	١٤٠٣٠,٦٠١	٤٦٧٦,٨٧	المنوفية
الخامس	٣	٣٧٦٣١,٥٥٤	١٢٥٤٣,٨٥	الإسكندرية
السادس عشر	١	٥٨٩٤,٧٥	٥٨٩٤,٧٥	مرسى مطروح
العشرون	٣	١٥٨٤٢,٧٢	٥٢٨٠,٩١	كفر الشيخ
السابع والعشرون	٢	٦٨٤٢,٨٨	٣٤٢١,٤٤	دمياط
السابع عشر	٣	١٧٥٢٢,٤	٥٨٤٠,٨	البحيرة
الخامس والعشرون	٢	٧٠٨٦,٥٧	٣٥٤٣,٢٩	مدينة الأقصر
	-	٤٤٨٠٣٠,١٧٢	٢٧٣٦٠٦,٤٨٣	الإجمالي

المصدر: لجنة المرأة - وزارة التنمية المحلية.

جدول رقم (٢٠)

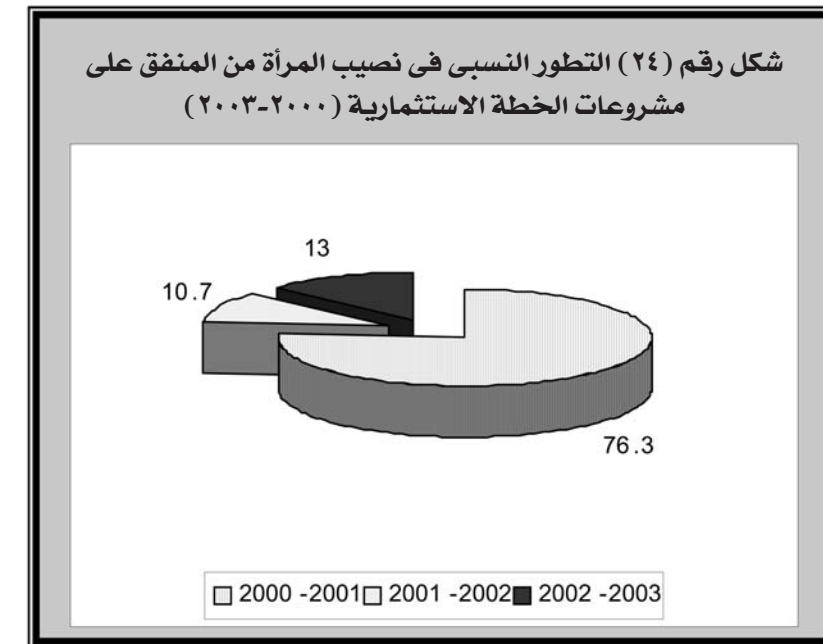
تطور نصيب المرأة من المبالغ التي تم إنفاقها على مشروعات الخطة الاستثمارية

القيمة بالألف جنيه

النسبة	نصيب المرأة	
٪٧٦,٣	٣٤١,٨٩٤,١٢١	٢٠٠١-٢٠٠٠
٪١٠,٧	٤٨,٠٥٠,٨٢١	٢٠٠٢-٢٠٠١
٪١٣	٥٨,٠٨٥,٢٣	٢٠٠٣-٢٠٠٢
٪١٠٠	٤٤٨,٠٣٠,١٧٢	الإجمالي

المصدر: لجنة المرأة - وزارة التنمية المحلية.

ويمكن توضيح نصيب المرأة من مشروعات الخطة الاستثمارية خلال السنوات الثلاث من خلال الشكل التالي:



ويتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

تأتي محافظة القاهرة في مقدمة المحافظات من حيث ارتفاع متوسط نصيب المرأة السنوي من مشروعات الخطة الاستثمارية خلال الأعوام الثلاثة، حيث بلغ متوسط نصيب المرأة في هذه المحافظة حوالي ٢٣٣١٦,٥٤ جنيه، وقد يرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع نصيب المحافظة من المبالغ المخصصة لمشروعات الخطة الاستثمارية، بالإضافة إلى استفادة المحافظة من هذه المشروعات خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة.

على الرغم من أن هناك عدد من المحافظات التي لم تستفد من مشروعات الخطة الاستثمارية إلا في عام واحد فقط من الأعوام الثلاثة، مثل أسيوط، وسوهاج، وقنا، إلا أن هذه المحافظات تتسم بارتفاع متوسط نصيب المرأة من هذه المشروعات خلال هذا العام، حيث تأتي محافظة أسيوط في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع متوسط نصيب المرأة السنوي من مشروعات الخطة الاستثمارية. فلقد بلغ هذا المتوسط حوالي ١٨٩٩٧,٨٧ جنيه، ثم تأتي محافظة سوهاج في المرتبة الثالثة، حيث بلغ متوسط نصيب المرأة السنوي فيها حوالي ١٥٢٣٠,٤٨ جنيه، ثم محافظة قنا في المرتبة الرابعة، حيث بلغ متوسط نصيب المرأة السنوي فيها حوالي ١٣٢٢٥,١٧ جنيه.

على الرغم من أن هناك عدد من المحافظات التي استفادت من مشروعات الخطة الاستثمارية في عامين من الأعوام الثلاثة، مثل محافظتي البحر الأحمر، ودمياط، إلا أن هاتين المحافظتين تعدان من أقل المحافظات من حيث متوسط نصيب المرأة السنوي من مشروعات الخطة الاستثمارية، حيث تأتي محافظة البحر الأحمر في المرتبة السادسة والعشرين بمتوسط بلغ حوالي ٣٥٠٦,٦٥ جنيه، ومحافظة دمياط في المرتبة السابعة والعشرين بمتوسط بلغ حوالي ٣٤٢١,٤٤ جنيه.

يوجد تباين في متوسط نصيب المرأة السنوي من مشروعات الخطة الاستثمارية بين المحافظات المختلفة، وهذا يتضح من خلال ما يلي:

■ هناك عشر محافظات فقط استفادت من مشروعات الخطة الاستثمارية خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة، في حين أن هناك سبع محافظات استفادت من هذه المشروعات في عامين، بينما هناك عشر محافظات استفادت من هذه المشروعات في عام واحد.

■ في الوقت الذي بلغ فيه متوسط نصيب المرأة السنوي من مشروعات الخطة الاستثمارية أقصاه في محافظة القاهرة حوالي ٢٣٣١٦,٥٤ جنيه، لم يتجاوز هذا المتوسط حوالي ٣٤٢١,٤٤ جنيه في محافظة دمياط. وهذا يتطلب إعادة النظر في توزيع مشروعات الخطة الاستثمارية التي تستفيد منها المرأة بالشكل الذي يحقق نوعاً من التوازن بين المحافظات المختلفة، ووفقاً لظروف كل محافظة.

٥ - من حيث تطور نصيب المرأة من مشروعات الخطة الاستثمارية في محافظة القاهرة، باعتبارها أعلى المحافظات من حيث نصيب المرأة، خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة. يوضح الجدول التالي تطور نصيب المرأة من مشروعات الخطة الاستثمارية في محافظة القاهرة خلال الأعوام الثلاثة موضع الدراسة.

جدول رقم (٢٢)

تطور نصيب المرأة من مشروعات الخطة الاستثمارية في محافظة القاهرة

القيمة بالآلاف جنيه

السنة	نصيب المرأة	النسبة
٢٠٠١-٢٠٠٠	٣٧,٢٩٤,٢٢٤	٪٥٣,٣
٢٠٠٢-٢٠٠١	١٢,٠٩٣,٣٩٦	٪١٧,٣
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٠,٥٦٢	٪٢٩,٤
الإجمالي	٦٩,٩٤٩,٦٢	١٠٠

المصدر: لجنة المرأة - وزارة التنمية المحلية

يتضح من الجدول السابق أن نصيب المرأة من مشروعات الخطة الاستثمارية في محافظة القاهرة بلغ خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ٢٢٤,٣٧٢٩٤ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ٥٣,٣٪ من إجمالي نصيب المرأة من مشروعات الخطة الاستثمارية في محافظة القاهرة. في حين انخفض نصيب المرأة ووصل أدناه خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، حوالي ١٢٠٩٣,٣٩٦ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ١٧,٣٪ ويمكن توضيح تطور نصيب المرأة من مشروعات الخطة الاستثمارية في محافظة القاهرة خلال الأعوام الثلاثة موضع الدراسة من خلال الشكل التالي:



٦ - من حيث تطور نصيب المرأة من مشروعات الخطة الاستثمارية في محافظة دمياط، باعتبارها أقل المحافظات من حيث نصيب المرأة، خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة، يتضح من الجدول التالي أن هناك تبايناً كبيراً في نصيب المرأة من مشروعات الخطة الاستثمارية في محافظة دمياط. ففي الوقت الذي بلغ فيه نصيب المرأة خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ٥٣٧٢,٨٨ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ٧٨,٥٪ من إجمالي نصيب المرأة من مشروعات الخطة الاستثمارية في محافظة دمياط لم يتجاوز نصيب المرأة خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حوالي ١٤٧٠ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ٢١,٥٪.

جدول رقم (٢٣)

تطور نصيب المرأة من مشروعات الخطة الاستثمارية في محافظة دمياط

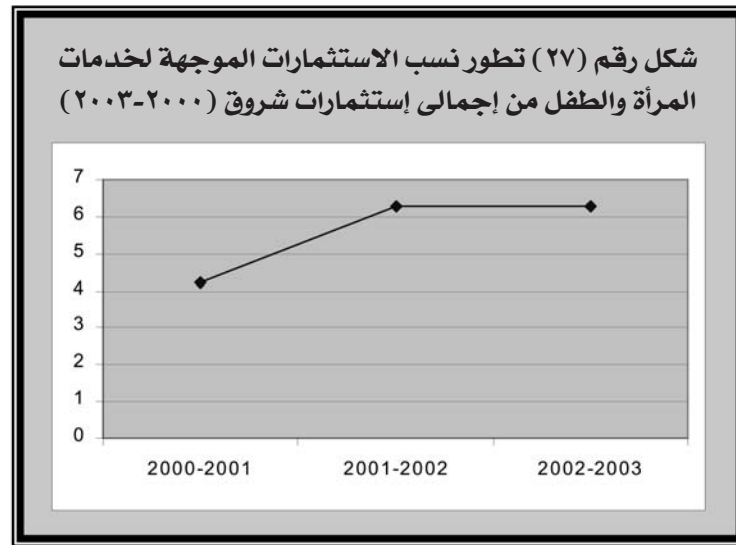
القيمة بالآلاف جنيه

السنة	نصيب المرأة	النسبة
٢٠٠١-٢٠٠٠	٥٣,٧٢,٨٨	٪٧٨,٥
٢٠٠٢-٢٠٠١	.	.
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١,٤٧٠	٪٢١,٥
الإجمالي	٦٨,٤٢,٨٨	٪١٠٠

المصدر: لجنة المرأة - وزارة التنمية المحلية

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بلغ حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع خدمات المرأة والطفل خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ١٣٨٥٢ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ٤,٢٪ فقط من إجمالي استثمارات برنامج شروق في هذا العام.
- ارتفعت نسبة الاستثمارات المخصصة لقطاع خدمات المرأة والطفل في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ لتصل إلى حوالي ٦,٣٪ من إجمالي الاستثمارات. وعلى الرغم من ثبات هذه النسبة خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلا أن حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع خدمات المرأة والطفل قد شهد تزايداً نتيجة الزيادة في إجمالي حجم الاستثمارات الموجهة لبرنامج شروق.
- ويمكن توضيح تطور كل من الاستثمارات المخصصة لقطاع خدمات المرأة والطفل وإجمالي الاستثمارات الموجهة لبرنامج شروق خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة من خلال الشكل التالي:



٢ - التمويل الموجه لقطاع خدمات المرأة والطفل في برنامج شروق:

- (أ) من حيث إجمالي التمويل الموجه لقطاع خدمات المرأة والطفل في البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق)، يمكن التعرف على هذا التمويل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢٥)

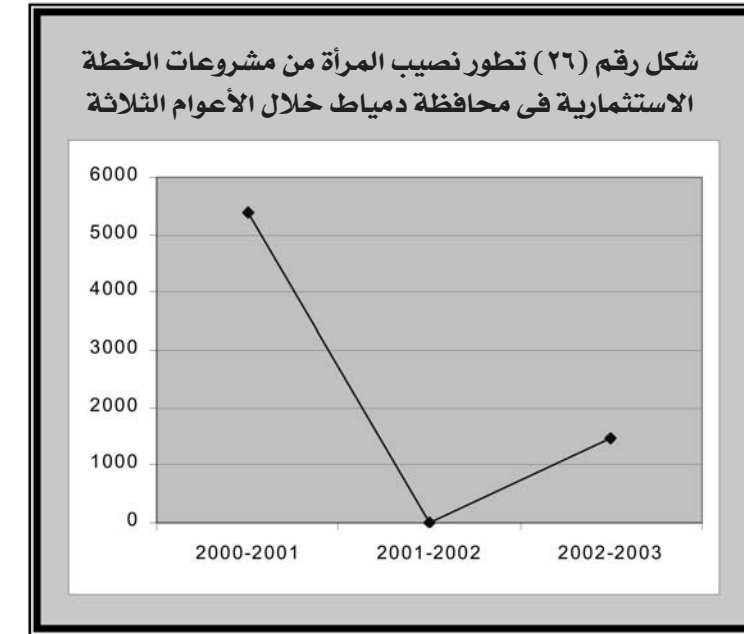
توزيع إجمالي التمويل الموجه لقطاع خدمات المرأة والطفل في برنامج شروق وفقاً لمصدر التمويل خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة

بالآلاف جنيه

الإجمالي	التمويل الشعبي		التمويل الحكومي		البيان السنة
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
١٣,٨٥٢	٢٠,٢٪	٢,٧٩٣,٨	٧٩,٨٪	١١,٠٥٨,٢	٢٠٠١-٢٠٠٠
١٨,٣٣٢,٩	١٥,٥٪	٢,٨٣٦	٨٤,٥٪	١٥,٤٩٦,٩	٢٠٠٢-٢٠٠١
٢٠,٨٩٤	١٤,٦٪	٣,٠٥٢	٨٥,٤٪	١٧,٨٤٢	٢٠٠٣-٢٠٠٢
٥٣,٠٧٨,٩	١٦,٤٪	٨,٦٨١,٨	٨٣,٦٪	٤٤,٣٩٧,١	الإجمالي

المصدر: مركز المعلومات - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - وزارة التنمية المحلية

ويمكن توضيح تطور نصيب المرأة من مشروعات الخطة الاستثمارية في محافظة دمياط خلال الأعوام الثلاثة موضع الدراسة من خلال الشكل التالي:



عاشراً - برنامج شروق:

وهو البرنامج المصري القومي للتنمية الريفية المتكاملة والذي يعتمد على أن المشاركة الشعبية هي جوهر التنمية الريفية، كما أن مساندة الجهود الحكومية لأنشطة التنمية الريفية ضرورية لتحقيق عدالة توزيع الموارد القومية بين المجتمعات المحلية.

١ - تطور الاستثمارات الموجهة لقطاع خدمات المرأة والطفل ونسبتها من إجمالي استثمارات برنامج شروق خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة:

بلغ إجمالي الاستثمارات الموجهة لقطاع خدمات المرأة والطفل في برنامج شروق خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة حوالي ٥٣٠٧٨,٩ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ٥,٥٪ من إجمالي الاستثمارات الموجهة لبرنامج شروق خلال هذه الفترة والذي بلغ حوالي ٩٥٧٣٣٣,٤ جنيه. ويوضح الجدول التالي توزيع هذه الاستثمارات خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة.

جدول رقم (٢٤)

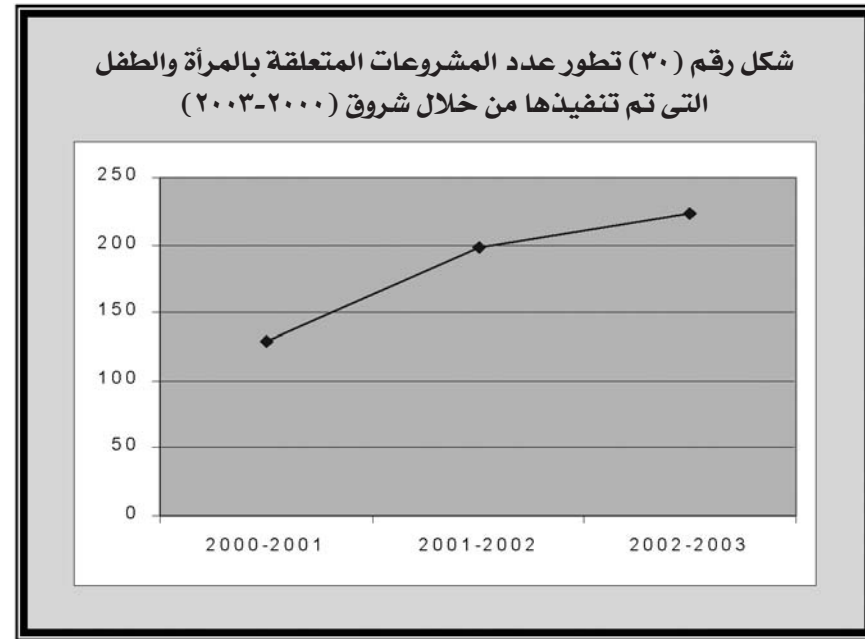
تطور الاستثمارات الموجهة لقطاع خدمات المرأة والطفل ونسبتها من إجمالي استثمارات برنامج شروق خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة

القيمة بالآلاف جنيه

السنة	خدمات المرأة والطفل	إجمالي الاستثمارات	النسبة
٢٠٠١-٢٠٠٠	١٣,٨٥٢	٣٣٣,٣٧٥	٤,٢٪
٢٠٠٢-٢٠٠١	١٨,٣٣٢,٩	٢٩٠,٤٠٠	٦,٣٪
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٠,٨٩٤	٣٣٣,٥٥٨,٤	٦,٣٪
الإجمالي	٥٣,٠٧٨,٩	٩٥٧,٣٣٣,٤	٥,٥٪

المصدر: مركز المعلومات - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - وزارة التنمية المحلية.

(ب) بلغ إجمالي عدد المشروعات المتعلقة بالمرأة والطفل والتي تم تنفيذها من خلال برنامج شروق خلال الفترة موضع الدراسة حوالي ٥٥٩ مشروعاً، تم تنفيذ حوالي ١٢٩ مشروعاً خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، وهو ما يعادل حوالي ١, ٢٣٪ من إجمالي عدد المشروعات، في حين تم تنفيذ ١٩٨ مشروعاً خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، وهو ما يعادل حوالي ٤, ٣٥٪، بينما تم تنفيذ حوالي ٢٣٢ مشروعاً خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وهو ما يعادل حوالي ٥, ٤١٪ من إجمالي عدد المشروعات. ويوضح الشكل التالي تطور عدد المشروعات التي تم تنفيذها خلال الفترة موضع الدراسة:



(ج) من حيث عدد المحافظات المستفيدة من المشروعات التي تخدم المرأة والطفل. تشير الإحصاءات المتاحة إلى تزايد عدد هذه المحافظات من ٢١ محافظة خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢٣ محافظة خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ثم إلى ٢٥ محافظة خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢. ويوضح الجدول التالي توزيع عدد المشروعات التي تم تنفيذها خلال الفترة موضع الدراسة وفقاً للمحافظات التي تم تنفيذ هذه المشروعات بها :

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

● بلغ إجمالي التمويل الموجه لقطاع خدمات المرأة والطفل في برنامج شروق خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة حوالي ٥٣.٧٨,٩ جنية. وقد ساهمت الحكومة بحوالي ٤٤٣٩٧,١ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٨٣,٦٪ من إجمالي التمويل، في حين بلغ إسهام المجتمع المحلي حوالي ٨٦٨١,٨ جنية، أي ما يعادل حوالي ١٦,٤٪ من إجمالي التمويل. ويمكن توضيح التوزيع النسبي لإجمالي القروض الموجه لقطاع المرأة والطفل وفقاً لمصدر التمويل خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة من خلال الشكل التالي:



● شهد التمويل الحكومي لخدمات المرأة والطفل في مشروع شروق تزايداً مستمراً، حيث بلغ إجمالي التمويل الحكومي خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ١١٠٥٨,٢ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٧٩,٨٪ من إجمالي التمويل المخصص لهذا العام، ثم ارتفع هذا التمويل في ٢٠٠٢/٢٠٠١ ليصل إلى ١٥٤٩٦,٩ جنية، وهو ما يعادل ٨٤,٥٪ من إجمالي التمويل المخصص خلال هذا العام، وأخيراً ارتفع التمويل الحكومي خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ليصل إلى حوالي ١٧٨٤٢ جنية، وهو ما يعادل حوالي ٨٥,٤٪ من إجمالي التمويل. وفي مقابل ذلك شهد التمويل الشعبي تناقصاً مستمراً خلال الفترة موضع الدراسة.

شكل رقم (٢٩) التطور في نسبة التمويل الحكومي والشعبي لخدمات المرأة والطفل (٢٠٠٠-٢٠٠٣)



ويتضح من خلال هذا الجدول ما يلي:

● تأتي محافظة قنا فى مقدمة المحافظات من حيث عدد المشروعات الخاصة بالمرأة والطفل خلال السنوات الثلاث موضع الاهتمام، حيث بلغ إجمالي عدد المشروعات فى هذه المحافظة ٦٢ مشروعاً، وهو ما يعادل حوالي ١١,٠٩٪ من إجمالي عدد المشروعات على مستوى الجمهورية.

● تأتي محافظة الفيوم فى المرتبة الثانية من حيث عدد المشروعات الخاصة بالمرأة والطفل خلال السنوات الثلاث موضع الاهتمام، حيث بلغ إجمالي عدد المشروعات فى هذه المحافظة ٦٠ مشروعاً، وهو ما يعادل حوالي ١٠,٧٣٪ من عدد المشروعات على مستوى الجمهورية. ثم تأتي محافظة البحيرة فى المرتبة الثالثة، حيث بلغ إجمالي عدد المشروعات فى هذه المحافظة ٥٢ مشروعاً، وهو ما يعادل حوالي ٩,٣٪. ثم محافظة المنيا فى المرتبة الرابعة حيث بلغ إجمالي عدد المشروعات فى هذه المحافظة ٥٠ مشروعاً، وهو ما يعادل حوالي ٨,٩٤٪. ثم محافظة كفر الشيخ فى المرتبة الخامسة، حيث بلغ عدد المشروعات فى هذه المحافظة ٤٨ مشروعاً، وهو ما يعادل حوالي ٨,٥٩٪.

● تعتبر محافظتا مرسى مطروح وشمال سيناء أقل المحافظات على الإطلاق من حيث عدد المشروعات الخاصة بالمرأة والطفل خلال السنوات الثلاث موضع الاهتمام، حيث لم يتم سوى تنفيذ مشروع واحد فقط فى كل محافظة من هاتين المحافظتين.

(د) من حيث مصادر تمويل المشروعات التى تخدم المرأة والطفل فى المحافظات المختلفة. يوضح الجدول التالى توزيع إجمالي التمويل المخصص للمشروعات التى تم تنفيذها خلال الفترة موضع الدراسة وفقاً للمحافظات التى تم تنفيذ هذه المشروعات بها ووفقاً لمصادر هذا التمويل.

جدول رقم (٢٦)
توزيع عدد المشروعات المتعلقة بالمرأة والطفل وفقاً للمحافظات

المحافظة	٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٠٠٣-٢٠٠٢	الإجمالي	النسبة
البحر الأحمر	٠	٣	٢	٥	٠,٨٩
السويس	٢	١	٣	٦	١,٠٧
بور سعيد	٠	١	١	٢	٠,٣٦
الإسماعيلية	٥	٨	١	١٤	٢,٥١
بني سويف	٣	١٥	١٦	٣٤	٦,٠٨
أسوان	٣	٦	٦	١٥	٢,٦٨
قنا	١٨	٢٢	٢٢	٦٢	١١,٠٩
جنوب سيناء	٠	٠	١	١	٠,١٨
شمال سيناء	٠	٢	١١	١٣	٢,٣٣
الدقهلية	٦	٣	٥	١٤	٢,٥
سوهاج	٧	٦	٩	٢٢	٣,٩٤
الوادى الجديد	١	٠	٤	٥	٠,٨٩
أسيوط	٨	١٩	١٨	٤٥	٨,٠٥
الفيوم	٢٢	٢٠	١٨	٦٠	١٠,٧٣
المنيا	٦	٢٠	٢٤	٥٠	٨,٩٤
الشرقية	٨	٧	١٤	٢٩	٥,١٩
الجيزة	٤	٤	٥	١٣	٢,٣٣
القليوبية	٣	٨	١٠	٢١	٣,٧٦
الغربية	٨	٨	٩	٢٥	٤,٤٧
المنوفية	١	١	١	٣	٠,٥٤
الإسكندرية	١	٣	٣	٧	١,٢٥
مرسى مطروح	٠	١	٠	١	٠,١٨
كفر الشيخ	١٣	١٩	١٦	٤٨	٨,٥٩
دمياط	٣	٢	٥	١٠	١,٧٩
البحيرة	٧	١٩	٢٦	٥٢	٩,٣
مدينة الأقصر	٠	٠	٢	٢	٠,٣٦
الإجمالي	١٢٩	١٩٨	٢٣٢	٥٥٩	١٠٠

المصدر: مركز المعلومات - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - وزارة التنمية المحلية.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

● تعتبر محافظة المنيا من أكثر المحافظات التي حصلت على تمويل لمشروعات المرأة والطفل خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة، حيث بلغ إجمالي هذا التمويل حوالي ٥٧٥٢ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ٨٤,١٠٪ من إجمالي التمويل الموجه لمشروعات المرأة والطفل على مستوى الجمهورية، ولقد تم من خلال هذا المبلغ تمويل حوالي ٥٠ مشروعاً، بمتوسط حوالي ١١٥٠٤٠ جنيه للمشروع الواحد.

● تأتي محافظة الفيوم في المرتبة الثانية من حيث التمويل الذي تم تخصيصه لمشروعات المرأة والطفل خلال السنوات الثلاث موضع الدراسة، حيث بلغ إجمالي هذا التمويل حوالي ٥٣٣٣,٥ جنيه، وهو ما يعادل حوالي ١٠,٠٥٪ من إجمالي التمويل الموجه لمشروعات المرأة والطفل على مستوى الجمهورية، ولقد تم من خلال هذا المبلغ تمويل حوالي ٦٠ مشروعاً، بمتوسط حوالي ٨٨٨٩١,٧ جنيه للمشروع الواحد.

● تعتبر محافظة مرسى مطروح أقل المحافظات على الإطلاق حصولاً على تمويل لمشروعات المرأة والطفل، حيث بلغ إجمالي ما حصلت عليه حوالي ٥٠ جنيه فقط خلال السنوات الثلاث، لتمويل مشروع واحد فقط.

● هناك نوع من المساهمة من قبل المواطنين في المحافظات المختلفة في تمويل المشروعات الخاصة بالمرأة والطفل في مشروع شروق، ولقد بلغت هذه المساهمة أقصاها في محافظة الدقهلية، بنسبة ٣٠,٦٪ من إجمالي التمويل المخصص لمشروعات المرأة والطفل في المحافظة، كما بلغت في محافظة السويس حوالي ٢٩,٢٪، بينما بلغت هذه المساهمة أدناها في محافظة أسوان، حوالي ٧,٥٪ في حين انعدمت مساهمة المواطنين في محافظة مرسى مطروح، حيث تم تنفيذ مشروع واحد فقط فيها بتمويل من الحكومة وحدها.

حادي عشر – مبادرة تعليم الفتيات:

تمثل هذه المبادرة البرنامج السادس عشر في برامج وزارة التنمية المحلية في إطار برنامج تحديث مصر. وتتم هذه المبادرة تحت رعاية السيدة/سوزان مبارك، وبالتنسيق والتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة، والوزارات المعنية.

وفي هذا الإطار تم إنجاز ما يلي:

١ - استكمال قواعد البيانات: وذلك بقيام مشروع مراكز معلومات التنمية المحلية بالقرى بعمليات جمع وإدخال وتحليل بيانات الفجوة النوعية، وكذلك بتضمين مؤشرات الفجوة النوعية بين الذكور والإناث بكافة محاور التنمية، وذلك في التقارير التي تعدها الوزارة عن التنمية البشرية في كافة المحافظات.

٢- النوعية والتعبئة المجتمعية: وذلك بتنفيذ برامج السيطرة على النمو السكاني التي أقرها مجلس الوزراء، كما تم توجيه مندوبي شروق ولجانته بالقرى للإسهام في جهود التوعية المجتمعية للمبادرة، وكذلك تم تضمين أهداف وأنشطة مبادرة تعليم الفتيات ضمن مهام مسئول المربعات السكنية بوحدة الإدارة المحلية في المحافظات تحت إشراف المحافظين. كما قامت الوزارة بتوجيه جهود محور التنمية البشرية في برنامج شروق لصالح المبادرة، بما يتضمنه هذا المحور من أنشطة دور التعليم والخدمات الصحية وخدمات المرأة والطفل وخدمات الشباب وخدمات الثقافة.

٣ - مكافحة الفقر: وذلك بتخصيص مبلغ ٣ مليون جنيه من صندوق التنمية المحلية التابع للوزارة لإقراض ستة آلاف من الأسر المستهدفة من المبادرة بمتوسط ٥٠٠ جنيه لكل أسرة، كما تقوم الوزارة بتشجيع شركاء مشروع الوزارة من المنظمات الأهلية والقطاع الخاص لتوجيه جانب من المنح المالية بالمشروع لصالح الأسر المستهدفة من المبادرة.

ومن المخطط التوسع في المدارس الصديقة للفتيات، وإنشاء ثمانين مدرسة بمعدل ٢٠ مدرسة سنوياً في خطة برنامج شروق حتى عام ٢٠٠٥. كما أنه من المخطط استمرار التوسع في القروض الميسرة من صندوق التنمية المحلية للأسر محدودة الدخل شريطة إلحاق بناتها بالتعليم.

جدول رقم (٢٧)

توزيع إجمالي التمويل المخصص لمشروعات المرأة والطفل وفقاً للمحافظات

القيمة بالألف جنيه

المحافظة	التمويل الحكومي		التمويل الشعبي		الإجمالي	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
البحر الأحمر	٤٩٨	٩٠,٧	٥١	٩,٣	٥٤٩	١,٠٣
السويس	٦٧٦,٥	٧٠,٧	٢٨٠	٢٩,٣	٩٥٦,٥	١,٨
بور سعيد	٣٥٠	٨٣,٣	٧٠	١٦,٧	٤٢٠	٠,٧٩
الإسماعيلية	٢٥٢,٥	٧٩,٧	١٤٠,٦	٢٠,٣	٦٩٣,١	١,٣١
بني سويف	٢١٣٨	٨٤,٥	٣٩٣	١٥,٥	٢٥٣١	٤,٧٧
أسوان	٨٢٤,٥	٩٢,٥	٦٧	٧,٥	٨٩١,٥	١,٦٨
قنا	٤٥٨٠,٥	٨٩,٢	٥٥٢	١٠,٨	٥١٣٢,٥	٩,٦٧
جنوب سيناء	١٥٠	٨٣,٣	٣٠	١٦,٧	١٨٠	٠,٣٤
شمال سيناء	٢٣٤٨,٥	٨٩,٧	٢٧٠	١٠,٣	٢٦١٨,٥	٤,٩٣
الدقهلية	١٥٢٨,٢	٦٩,٤	٦٧٥	٣٠,٦	٢٢٢٢,٣,٢	٤,١٥
سوهاج	١٢٨٦	٨٨,١	١٧٤	١,٩	١٤٦٠	٢,٧٥
الوادى الجديد	٥١٥	٨١,١	١٢٠	١٨,٩	٦٣٥	١,٢
أسيوط	٣٧٠٠,٢	٨٦,٦	٥٧٥	١٣,٤	٤٢٧٥,٢	٨,٠٦
الفيوم	٤٥٧١,٥	٨٥,٧	٧٦٢	١٤,٣	٥٣٣٣,٥	١٠,٠٥
المنيا	٤٤٨٧	٧٨	١٢٦٥	٢٢٢	٥٧٥٢	١٠,٨٤
الشرقية	٢١٢٥	٨٦,١	٣٤٣	١٣,٩	٢٤٦٨	٤,٦٥
الجيزة	١٣٨١	٨٩,٣	١٦٥	١٠,٧	١٥٤٦	٢,٩١
القليوبية	١٩٧٩	٨٥,٣	٣٤٢	١٤,٧	٢٣٢١	٤,٣٧
الغربية	٢٨٦٣,٢	٨٤,١	٥٤٣	١٥,٩	٣٤٠٦,٢	٦,٤١
المنوفية	٢١٩,٥	٧٩,٩	٥٥,٢	٢٠,١	٢٧٤,٧	٠,٥٢
الإسكندرية	٥١٠	٩١,٦	٤٧	٨,٤	٥٥٧	١,٠٥
مرسى مطروح	٥٠	١٠٠	٠	٠	٥٠	٠,١
كفر الشيخ	٢٥٨١,٥	٧٣,٥	٩٣٣	٢٦,٥	٣٥١٤,٥	٦,٦٢
دمياط	٧٠٤,٥	٨٣,٩	١٣٥	١٦,١	٨٣٩,٥	١,٥٨
البحيرة	٣٥١٢	٨٤,٦	٦٣٩	١٥,٤	٤١٥١	٧,٨٢
مدينة الأقصر	٢٦٥	٨٢,٨	٥٥	١٧,٢	٣٢٠	٠,٦
الإجمالي	٤٤٣٩٧,١	٨٣,٦	٨٦٨١,٨	١٦,٤	٥٣٠٧٨,٩	١٠٠

المصدر: مركز المعلومات - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - وزارة التنمية المحلية

خاتمة الدراسة

ثاني عشر - لجنة المرأة بوزارة التنمية المحلية :

في إطار التوجهات السياسية برعاية المرأة والنهوض بها كشريك أساسي في التنمية الشاملة، تم تشكيل لجنة المرأة بالوزارة في عام ٢٠٠١. وتختص هذه اللجنة منذ إنشائها بما يلي:

■ حصر المشكلات التي تواجه المرأة.

■ إعداد التقارير الدورية عن هذه المشكلات واقتراح سبل حلها.

■ السعي لحل هذه المشكلات والتصدي لها.

■ متابعة تنفيذ إدراج مكون المرأة في خطط الوزارة والأمانة العامة للإدارة المحلية والأجهزة التابعة، ويتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع المجلس القومي للمرأة.

ملاحظات ختامية على حالة وزارة التنمية المحلية:

من واقع دراسة حالة وزارة التنمية المحلية فيما يتعلق بمكون المرأة، اتضح مبلغ الجهود التي تبذلها الوزارة في هذا الصدد من خلال القروض الموجهة للمرأة، ومشروعات المرأة المعيلة، ومخصصات المرأة في الخطط العاجلة، والخطط الاستثمارية، ومخصصات المرأة في مشروع شروق. ويتضح ذلك كذلك من خلال اتفاقات التعاون التي تمت بين وزارة التنمية المحلية والمجلس القومي للمرأة سواء للنهوض بالمرأة في الريف والحضر، أو لرعاية المرأة المعيلة.

إلا أن هناك حاجة للتوسع في دراسات حالات المرأة التي تعول أسرتها، وكذلك النساء اللاتي في حاجة إلى الدعم والمساندة لتوفير فرص التدريب المهاري وفرص الإقراض لهن لإقامة مشروعات صغيرة مولدة للدخل، كما أن هناك ضرورة لاستمرار مكون المرأة في برنامج شروق بالمشاركة الشعبية والتوسع في أنشطته، وهو ما تستهدفه الوزارة بالفعل.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الأساسية نوجزها في النقاط التالية:

١ - عادة ما تظهر بعض المشكلات عند محاولة القيام بحساب الموازنة المستجيبة لاحتياجات الرجل والمرأة معاً، وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن دراسة موازنات المرأة باستخدام عدد من الأطر المنهجية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

٢ - إن تعميق البعد الاجتماعي في الموازنة العامة يمكن أن يتم بأكثر من أسلوب ويساهم في تحقيقه فاعلون رسميون وغير رسميين. ويرتبط مدى النجاح في تحقيق هذا الهدف بتوافر العناصر الفعالة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع من شفافية وعلانية ومساءلة.

٣ - إن إدخال النوع الاجتماعي في تقييم أثار الإنفاق العام يوضح مناطق التحيز ضد المرأة ومداهما، بما يمكن من معالجة هذه التحيزات عند إعداد الموازنات العامة للدولة.

٤ - فيما يتعلق بمكون المرأة في وزارة الشباب، أوضح توزيع موازنات القطاعات المختلفة ومخصصاتها المالية بين الأنشطة المخصصة للفتيات والفتيان، أن المخصصات المالية للفتيات ضعيفة جداً ولا تتناسب مع السياسات المعلنة، بما يعني أن هناك فجوة بين فكر القيادة في الوزارة، وما يتم على أرض الواقع من قبل العاملين في الوزارة والمديريات فيما يتعلق بإدماج وتضمين المرأة في أنشطة وخطط وبرامج ومشروعات وزارة الشباب، حيث لم يتم ترجمة الاستراتيجية العامة للوزارة وأهدافها وتوجهاتها الأساسية ترجمة واضحة في صورة عدد كبير من برامج ومشروعات المرأة يتناسب مع حقيقة كون الإناث يمثلن حوالي ٦٠,٥٪ من مجموع الشباب في سن ١٨ - ٣٥ سنة في مصر. كما لم ينعكس هذا في صورة ارتفاع نصيب المرأة من ميزانية الوزارة، والذي كان مفترضاً أن يقترب من نسبة ٤٠٪ من إجمالي ميزانية وزارة الشباب.

ولذلك فهناك ضرورة لتخصيص اعتمادات محددة للفتيات بجميع الاتحادات والهيئات الشبابية المختلفة، وتخصيص اعتمادات مالية ضمن الاعتمادات المالية التي تخصصها وزارة الشباب للأندية ومراكز الشباب والمؤسسات التعليمية والهيئات الرياضية لبرامج وأنشطة المرأة، وتجميع كل المشاريع الخاصة بالمرأة في الأندية ومراكز الشباب والاتحادات في الإدارة المختصة لرياضة المرأة بدلاً من تفتيتها، وتوفير التدريب والتوعية للعاملين بالوزارة، وفي مديريات الشباب بالمحافظات، وفي مراكز الشباب.

٥ - من واقع دراسة حالة وزارة التنمية المحلية فيما يتعلق بمكون المرأة، اتضح حجم الجهود التي تبذلها الوزارة في هذا الصدد من خلال القروض الموجهة للمرأة، ومشروعات المرأة المعيلة، ومخصصات المرأة في الخطط العاجلة، والخطط الاستثمارية، ومخصصات المرأة في مشروع شروق. كما تجلت تلك الجهود من خلال اتفاقات التعاون بين وزارة التنمية المحلية والمجلس القومي للمرأة سواء للنهوض بالمرأة في الريف والحضر، أو لرعاية المرأة المعيلة. ولكن يبقى أن ثمة حاجة للتوسع في دراسات حالات المرأة التي تعول أسرتها، وكذلك النساء اللاتي في حاجة إلى الدعم والمساندة لتوفير فرص التدريب المهاري وفرص الإقراض لهن لإقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل، كما أن هناك ضرورة لاستمرار ودعم مكون المرأة في برنامج شروق بالمشاركة الشعبية والتوسع في أنشطته.

وتعتبر هذه الوزارة هي الأولى من نوعها في الوطن العربي. فرغم الاهتمام العالمي المتزايد بموضوع «الموازنات المستجيبة لاحتياجات الرجل والمرأة معاً»، أو ما يعرف بموازنات النوع الاجتماعي التي تستهدف تحليل وضع المرأة في الموازنة العامة، وقياس مدى استجابة الموازنة العامة لاحتياجاتها، فإن الموازنات العربية، ومنها الموازنة المصرية لا تزال تعتمد على نظام البنود والاعتمادات والذي لا يسمح بتوضيح مكون المرأة أو غيرها من الفئات

المهمشة فى الموازنة وحجم الموارد المخصصة للاستجابة لاحتياجاتها ومطالبها .

ولا شك أن اتجاه لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب بالتعاون مع وزارة المالية للأخذ بموازنات البرامج والأداء لهو خطوة فارقة فى هذا المجال، سوف يكون لها تأثيرها الواضح على تشجيع دراسة موازنات النوع الاجتماعى، كما أنه سيؤدى حتماً إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمرأة، حيث تعتبر موازنات الأداء والعائد من الانفاق أحد مفاهيم الإدارة الحكومية الحديثة التى تهتم بالأداء والآثار والنتائج أكثر من اهتمامها بالأنشطة والمدخلات، وتعتبره الأداة التى تسمح لأى مؤسسة بأن تحدد حجم النجاح أو الفشل الذى تحققه. وبالتالي ربط الأداء بمفهوم الثواب والعقاب.

إلا أن أن الوصول إلى موازنة للنوع الاجتماعى على المستوى القومى لا يتطلب فقط توافر المنهجية والاتجاه للأخذ بها، وإنما يقتضى توافر نظاماً معلوماً يتم بمقتضاه توضيح نصيب المرأة فى موازنات الوزارات المختلفة، وفى مختلف الاحصاءات، وكذلك تدريب الكوادر القادرة على تصميم وعرض موازنات النوع الاجتماعى فى هذه الوزارات.



١١١٣ كورنيش النيل - التحرير
تليفون: ٥٧٤٧٩٦٦-٥٧٤٧٧٥٨-٥٧٤٨٧٠٨ فاكس: ٥٧٤٨١٣٨
مكتب شكاوى المرأة
تليفون: الرقم المجانى ٠٨٠٠٨٨٨٣٨٨٨
فاكس: ٥٧٤٦٩٦٢
مركز تنمية مهارات المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة
تليفون: ٥٧٩٤٦١٦ فاكس: ٥٧٩٤٥٤٨
website: newegyot.com
e-mail: new@newegyot.com